

إدمان الخصخصة

هل تَحَوَّلَت عملية الخصخصة إلى نوع من الإدمان لدى حكومتنا الرشيدة؟ وإذا كان العالم كُلُّهُ الآن بات يعرف أنَّ الطريق الرأسمالي ليس طريقًا صحيحًا تمامًا، ولجأت الكثير من الدول الرأسمالية إلى تَدخُّل الدولة بطريقةٍ أو أخرى في العملية الاقتصادية، بل اشترت دولةً مثل إنجلترا أصولًا رأسمالية في بعض البنوك والشركات في الأزمة الاقتصادية الأخيرة، مما يعنى أنَّ الناس تَسِيرُ في عَكْس اتجاه الخصخصة.. ومع ذلك فإنَّ حكومتنا الرشيدة تُصِرُّ على بَيْع ما تَبَقَّى من أصولٍ مملوكةٍ للدولة إلى القطاع الخاص، وكأنها ذاهبة إلى الحج والناس راجعون!

وفي رأيي المتواضع، فإن ما قامت وتقوم به الحكومة، من خصخصة، وبيع للقطاع العام والمشروعات الكبرى والصغيرة المملوكة للدولة، هو نَوْعٌ من هدم أعمدة المجتمع، مما يُهدِّدُ بانهيار البنيان الاجتماعي كله. فحتى عتاة الرأسمالية باتوا يُدْرِكون خطأ الطريق الرأسمالي، ومع ذلك تُصِرُّ الحكومة على خطتها، وتتحايل من أجل تنفيذها، بالقول بأنها سوف تُوزَّعُ ثمن البيع على الشعب، أو على البالغين (فوق ٢١ سنة) من أبناء الشعب!

أى باستخدام الشعب هنا كَمُحَلٍّ لعمليةٍ مُريبةٍ وغريبة، وغير منطقية بالمرَّة!!

وإذا كانت العملية من الناحية السياسية والاجتماعية، بل الاقتصادية، غير مجدية، وغير صحيحة، فإن أحدًا لا يستطيع تفسير سلوك الحكومة، هل هي غنية إلى هذه الدرجة، أم أنها متأمرةٌ على الشعب؟! لا يمكن بالطبع قبول التفسيرين السابقين، ورُبَّما أنَّ الحكومة أوقفت الخصخصة، وتحتاج لعلاج في مصحة الإدمان! والمثير للغضب في الموضوع أنَّ مروجى موضوع خصخصة ما تَبَقَّى من مرافق ومشروعات، يقولون: إن ذلك من أجل العدل الاجتماعي وتوصيل حقوق الناس لهم، والاقتصاديون حسبوا المسألة بأن كل فرد سيحصل على حوالى ٤٠٠ - ٥٠٠ جنيه كمرة واحدة. هل هذا هو حَقُّ كل مصرى في أصول بلده؟! وأين ذهبت أموال

الأصول السابقة؟!

سوف نخدع أنفسنا، ونفتنع بأن الحكومة غير الكفاء والفاشلة في كل ذلك، سوف تنجح في منع وصول الأسهم إلى أيدي مُريية، ومن ثمَّ سوف نركز على فكرة تحقيق العدل المزعومة، فلو كان العدل وإصلاح أحوال الناس هو الهدف الحقيقي والمرجو من الخصخصة، لكان من باب أولى توزيع ثروات المصريين عليهم بنوع من العدل.. نوزع ريع البنوك، وقناة السويس، والسياحة، والضرائب، وغيرها من الموارد السيادية، فمن المعروف أن البعض يحصل رسميا على ملايين الجنيهات كأجر، عن طريق نسب معروفة في الأرباح، أو المبيعات، أو مكافآت أو لجان، ويحصل البعض الآخر على مئات الآلاف.. في حين يصل أجر البعض إلى أقل من ٥٠٠ جنيه شهريا، ولو كان العدل هو الهدف، لتم وقف صرف مرتبات مهولة لأشخاص معينين، وإعادة هيكلة الأجور بما يلائم العدل، فإن كانت الموارد كافية اغتنى وشبع الجميع، وإن كانت غير كافية، اشترك الجميع فيما هو موجود بالعدل والقسطاس.

* * *

أزمة الرأسمالية.. عابرة أم بنيوية؟

يعترف رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانوى باروز بأن الأزمة المالية العالمية هي أزمة طارئة، وأن كل ما يأمل فيه أن يرى ضوءاً في نهاية النفق، لكننا لم نصل إليه بعد، وربما يكون هذا الضوء المزعوم، هو ضوء خادع أو كاذب، أو نوع من الأماني والاحلام غير الحقيقية، وأنا بالفعل أمام أزمة طاحنة للرأسمالية، ومسألة أن هذه الأزمة أزمة طاحنة، هو أن يتفق عليه كل خبراء الرأسمالية والمسؤولين الكبار في الدول الصناعية الكبرى، ومن ثم فأقصى ما يتمنونه أن تمر الأزمة، ولا تدمر الرأسمالية تماماً، حتى ولو حدثت خسائر باهظة.

في الإطار نفسه أكدت السيدة الأمريكية جانيت بلين رئيس فرع الاحتياطي الفيدرالي في مدينة سان فرانسيسكو الأمريكية أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود، وقالت بلين في كلمة ألقته في بالو التو غرب كاليفورنيا إن المؤشرات المتوفرة حالياً تظهر أن الاقتصاد الأمريكي كان أضعف مما هو متوقع خلال الربع الثالث من العام الحالي، ولم يحقق أى معدلات نمو جوهرية.

وتوقعت المسئولة الأمريكية استمرار معاناة الاقتصاد الأمريكي من الضعف خلال الفترة المقبلة، مؤكدة أنه حالة ركود، وأضافت أن إنفاق الشركات تراجع بسبب آثار الأزمة الاقتصادية الحادة، ضعف الطلب على منتجاتها، وصعوبة حصولها على السيولة المطلوبة لمواصلة أعمالها، وأن قطاع تكنولوجيا المعلومات الذي كان يعد من القطاعات السنوية في الاقتصاد الأمريكي بدأ يتراجع.

من جهتهم أكد ٥٢ اقتصادياً استطلعت آراءهم صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن الاقتصاد الأمريكي دخل مرحلة الركود وسيبقى كذلك مدة من الزمن، وأن ذلك يعنى تراجع إجمالي الناتج المحلي الأمريكي لثلاثة فصول متتالية على الأقل، وهذا لم يحدث منذ نصف قرن على الأقل، وأعلنت وزارة الخزانة الأمريكية في تقريرها السنوي عن تزايد عجز الميزانية الأمريكية إلى ٤٤٥ مليار دولار ما

يشكل ٣.٢ من الناتج المحلي الأمريكي.

وهكذا فنحن أمام أزمة رأسمالية وأمريكية خاصة، باعتراف كل الخبراء، وبديهي أن الرأسمالية تمر بأزمات واستطاعت أن تجتازها من قبل، ولكن ذلك غير متاح بسهولة هذه المرة.

كانت الرأسمالية عموماً، والرأسمالية الأمريكية خصوصاً تحل أزماتها عن طريق المزيد من نهب القارات والدول والشعوب، أو طبع المزيد من الدولارات وتصديرها، وهى عملية نصب ولصوصية واضحة، ووصلت قيمة الدولارات المصدرة للخارج، ومن ثم دعم الآخرين لأمريكا بلا مقابل حوالى ٥ تريليونات دولار، موجودة كاحتياطي في بنوك الدول الأخرى، وكذا فإن الودائع الأجنبية في البنوك الأمريكية زادت عن ١٥ تريليونا، وهكذا نحن أمام رقم يزيد عن الدخل السنوى الأمريكى الذى يبلغ ١٣.٨ تريليون دولار، وبديهي أن هذه أمور تم استنفادها بالكامل، فلم يعد بمقدور الآخرين أخذ المزيد من الدولارات والاحتفاظ بها ومن ثم دعم الخزانة الأمريكية بقيمتها، ولا اخراج المزيد من الدولارات في البنوك الأمريكية، وفي الأزمات السابقة للرأسمالية ولأمريكا، كان يتم إثارة حروب عقب كل أزمة، ومسألة إثارة الحروب الآن لم تعد متاحة، فالحرب العالمية تعنى نهاية البشرية!!، ويمكننا أن نقول إن الأزمة الرأسمالية الأمريكية كانت معروفة وواضحة منذ نهاية القرن الماضى وبداية القرن الحالى، وأن قرار غزو العراق جاء فى إطار محاولة حل هذه الأزمة عن طريق السيطرة على البترول واحتواء روسيا والصين، ومن ثم التحكم فى الرأسماليات الأخرى فى أوروبا والصين وروسيا، ولكن المقاومة العراقية أفضلت هذا المشروع، وأسقطت ما كان يسمى الحلم الامبراطورى الأمريكى.

نحن إذن أمام أزمة طاحنة، ليس هناك لا وسيلة ولا طريقة للفاك منها، لأن كل الوسائل تم استنفادها بالفعل، فلم تعد الخزانة الأمريكية قادرة على طبع دولارات بلا مقابل إنتاجى وتصديرها، لأن العالم اكتفى وزيادة من هذا النصب الدولارى، لا يمكن إثارة المزيد من الحروب وكذلك لم يعد من الممكن السيطرة على العالم أمريكياً

بعد فشل المشروع الامبراطورى الأمريكى بفضل المقاومة العراقية، ومن ثم فإن الحديث عن نهاية الراسمالية، أو نهاية أمريكا حديث جدى وليس حديث أمانٍ وأحلام، وصحيح أن ذلك لن يتم غدا ولا بعد غد، فهو قد يستغرق عشرات السنين على الأقل، ولكنه حقيقى وموضوعى، وقد تجتاز أمريكا هذه الأزمة، وكذا الراسمالية العالمية، ولكنها ستترك بصمات قرب النهاية على الجسد الأمريكى، أنها أشبه بذبحة صدرية راسمالية وأمريكية قد لا تؤدى إلى وفاة المريض، ولكنها ستدمر أجزاء من المخ أو القلب أو غيرها، وهى مقدمة للموت ولو بعد حين.

* * *

إسرائيلي في البيت الأبيض

لا نقصد بالطبع باراك أوباما، ولكننا نقصد تحديدا (رام عما نويل) الذي رشحه أوباما؛ ليكون مديراً للموظفين في البيت الأبيض، وهو أول ترشيح يقوم به الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما، بعد يومين فقط من إعلان فوز أوباما بالانتخابات الرئاسية الأمريكية على منافسه الجمهوري، وهو أمرٌ له دلالاته العميقة.

وأيضا لم نخطئ حين قلنا: إسرائيلي في البيت الأبيض، فالعادة أن نقول: يهودي أمريكي في البيت الأبيض، موالٍ لإسرائيل، أو متحمس لها، أو من أكبر مؤيديها. ولكن الحقيقة أنه ليس يهوديا فقط، ولا مؤيدا لإسرائيل فقط، ولكنه يحمل الجنسية الإسرائيلية هو وإخوته وأبوه وأمه، ولهم بيت في إسرائيل مملوك لهم، يقيمون فيه عندما يذهبون إلى وطنهم الثاني أو الأول (لا فرق).

ورام عما نويل شخصياً قد خدم في الجيش الإسرائيلي، وذهب إلى إسرائيل عام ١٩٩١ عندما سقطت عليها صواريخ سكود العراقية التي أطلقها عراق صدام حسين وقتها! إبان حرب الخليج الثانية أو حرب تحرير الكويت. وتطوَّع في الجيش الإسرائيلي، وتم وُضْعُه على الحدود الشمالية في وحدة صيانة السيارات والمعدات العسكرية لمدة عشرة أشهر.

إنه هو إسرائيلي الجنسية، وصل به الأمر والغيرة على إسرائيل أنه عندما شعر بالخطر عليها ذهب إلى هناك، وتطوع في الجيش، وهو لا يُخْفِي أن ولاءه الأول والأخير لإسرائيل، وقد صرَّح لصحيفة معاريف الإسرائيلية قائلا: (لا تقلقوا.. نحن حقاً نعيش في أمريكا.. لكن نفكرُ فيكم في إسرائيل).

وما زال في ملف رام عما نويل حقائق أخرى، فوالده وأعمامه أمريكيون، بل إنهم شاركوا في أعمال عصابات الإرهاب الصهيونية إبان تأسيس إسرائيل.

وحتى تفهم التركيبة الدينية لرام عما نويل الذي يصفه البعض بأنه ديمقراطي أو علماني، وهذا خطأ؛ لأنه عندما تزوّج طلب من زوجته اعتناق اليهودية، ولو كان علمانياً أو ديمقراطياً لما طلب من زوجته ذلك مثلاً!

خُطُورُهُ مَنْصِبِهِ أَنَّهُ... مُدِيرٌ للولايات المتحدة، وسوف يكون الأقرب إلى الرئيس أوباما، وسوف تَمُرُّ علاقات واجتماعات ونشاطات الرئيس أوباما عَبرَ بَوَابَةِ عما نويل بالتحديد.

نقول هذا الكلام بمناسبة الأحلام الوردية التي أطلقها البعض في بلادنا قَرَحًا بفوز أوباما، ومن حقهم أن يفرحوا أو يحزنوا، ولكن من الضروري التنبيه أن الحقوق العربية لا تأتي عبر رئيس أمريكي، مهما كان شكله ولونه ودينه وتوجهاته السياسية، بل الحقوق تُنْتَزَعُ بأيدينا أولاً، وإذا كان جورج بوش سينا بالنسبة للقضايا العربية، فإن الأمر لن يختلف كثيراً مع أوباما..

صحيح أنه يريد الانسحاب من العراق، ولكن في غضون ١٦ شهراً، وبعد أن يتم بناء قواعد أمريكية دائمة، أما تحويل الهزيمة الأمريكية في العراق إلى احتلال دائم!

أما بالنسبة للقضية الفلسطينية، فإن الأمر لا يُبَشِّرُ بأي خير، فالرئيس الأمريكي الجديد زار إسرائيل فقط عندما كان مُرَشَّحًا، وأعلن التزامه بأمن إسرائيل، بل وتعاطفه مع مَنْ سماهم "ضحايا الإرهاب الفلسطيني"!

وأكد رفضه لحماس وحزب الله، وكل من يعادي إسرائيل، واصفاً إياهم بالإرهابيين! وكان أول عمل له بعد انتخابه: اختيار إسرائيلي لأهم منصب في البيت الأبيض، وحتى لو كان ذلك في إطار تطمين اللوبي اليهودي، فإن الأمر لا يختلف، خاصة أن الرئيس أوباما كان قد لبس القلنسوة اليهودية عند خطابه في اللوبي اليهودي (الإيباك) إبان حملته الانتخابية.

الذين فرحوا أيضاً بأوباما كانوا من الليبراليين العرب الذين يظنون أن أوباما يحمل شعار التغيير؛ الذي يؤدي إلى تغيرات في السلطة في الدول العربية لصالح الليبرالية.. وهو بدوره وَهْمٌ كبير؛ لأن الرجل سوف يُرَكِّزُ على المشاكل الاقتصادية في الداخل، التي قال عنها: إنها ربما تستغرق فترة ولايته الأولى كلها، وأنها عصبية، وتحتاج إلى وقت وجهد، وكذلك فإن أمريكا لا تُدَارُ بالعواطف وتوجهات الرئيس،

ولكن وفق المصالح العليا الأمريكية التي اقتضت، وسوف تقتضي تحالفاً أمريكياً مع بعض الحُكَّام الديكتاتورين هنا أو هناك، مع توجيه بعض النقد العلني، لهم كَذَرٍّ للرماد في العيون!

* * *

الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان

مع الوقت يكتشف الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما الحقائق كما هي، لا كما يهوي أو يريد، وأن المسألة لا ترتبط فقط بحماقات الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، بل أن هناك حقائق موضوعية على الأرض كانت ولا تزال، أكبر من قدرات أي رئيس أمريكي، مهما كانت سياساته واستراتيجيته وأسلوبه في الحكم.

وبرغم أن البرنامج الذي قرره الرئيس الأمريكي باراك أوباما بخصوص الحرب على الإرهاب كان يُعطي أولوية كبرى لحسم المعركة عسكرياً في أفغانستان؛ باعتبارها مركزاً للقاعدة والمكان الأساسي للإرهاب، وأن ذلك أهم وأكبر من الخزي في العراق، وقام بالفعل بسحب قواته من العراق وإرسالها إلى أفغانستان في بدء رئاسته، إلا أنه اكتشف أن زيادة القوات الأمريكية في أفغانستان، وكذا زيادة قوات حلف الناتو هناك، لن يحل المشكلة، ومن ثم اضطر الرجل إلى الاعتراف في خطابه ٢٢/٠٣/٢٠٠٩ بأن المشكلة في أفغانستان لا يمكن حلها عسكرياً، وأنها تحتاج إلى جهدٍ دبلوماسيٍّ واقتصاديٍّ واجتماعيٍّ داخل أفغانستان، أصعب جداً من تحقيق نصرٍ في العراق، وأن من الضروري إشراك قوى إقليمية أخرى في ذلك الجهد؛ يقصد إيران تحديداً، وروسيا أيضاً والهند وباكستان، ومن الضروري كذلك تحسين الأوضاع الاقتصادية في أفغانستان، وتحسين أداء الحكومة هناك، وهذا يعني التلميح بإمكانية استبدال نظام الرئيس الأفغاني حامد كرازي، وكان المبعوث الأمريكي إلى أفغانستان وباكستان (ريتشارد هولبروك) قد قدّم ما أسماه استراتيجية جديدة في أفغانستان، تَصَمَّنَتْ إمكانية استبدال الرئيس الأفغاني حامد كرازي، ولكن المشكلة أنه من الصعب إيجاد بديل الرئيس الأمريكي الذي طرح أيضاً في إطار ما أسماه استراتيجية أمريكية جديدة في أفغانستان، إمكانية التفاوض مع المعتقلين من حركة طالبان. وهكذا، فنحن بالفعل أمام استراتيجية أمريكية جديدة في أفغانستان، ولكن هل هناك فرصة لنجاح تلك الاستراتيجية التي يطرحها باراك أوباما؟، أم أنها ستكون مجرد أحلام لا صلة لها بالواقع، يقدّمها رئيس " جاهلٌ مسكينٌ "، على حدّ وصف

الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز للرئيس الأمريكي باراك أوباما، حين وصفه بتلك الوصفة (الجاهل المسكين) في برنامجه التلفزيوني الشهير (الو الرئيس).

فرض الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في أفغانستان يَكْتَنُفُهَا الكثيرُ من نقاط الضعف والقصور؛ فهي تعتمد أولاً على استقرار الأوضاع في باكستان، ومن ثم قدرة الحكومة الباكستانية على تحجيم قدرات القاعدة وطالبان في باكستان نفسها، باعتبار أن باكستان أصبحت القاعدة الأهم لقوة طالبان والقاعدة في أفغانستان ذاتها، ذلك أن تَلْكُما القوتين تتخذان من باكستان قاعدة انطلاق لا تزال حتى الآن تتمتع بقدر كبير من الحماية والمرونة والقوة، ولا تزال الحكومة الباكستانية غير قادرة على تصفية تلك القواعد، ولم تستطع القوات الأمريكية التي نفذت عشرات العمليات داخل باكستان أن تُقَلِّلَ من قوة تلك القواعد، فضلاً عن القضاء عليها، بل إن الأمور تزداد سوءاً في هذا الإطار؛ فالحكومة الباكستانية اضطرت إلى توقيع اتفاقيات مع حركات إسلامية في إقليم سوات مثلاً، الأمر الذي أعطى تلك الحركات الحق في تطبيق الشريعة في الإقليم، وكذا تأكيد تحالفها وحمايتها لقوات طالبان والقاعدة في الإقليم، والحكومة الباكستانية لا تزال أضعف من أن تحرق تلك الاتفاقيات، بل من المرشَّح أن توقَّع المزيد منها في أقاليم أخرى، ومناطق أخرى، ومع حركات وقبائل تتعاطف مع طالبان والقاعدة.

إن مسألة التفاوض مع ما يسمَّون بـ "المعتدلين" في طالبان، أمرٌ مشكوكٌ فيه، فمؤكدٌ أن طالبان لا تُريد - حتى الآن - التفاوض، وهي في مركز قوة في كل باكستان وأفغانستان، يحول دون قبولها بتقاسم السلطة مع كرازي وحكومته، وهي لا تريد التفاوض إلا بعد جلاء قوات الناتو من أفغانستان بالكامل، أما الحديثُ عن وجود معتدلين في طالبان، فهذا أمرٌ مشكوكٌ فيه، فالذين قَبِلُوا التفاوض ليسوا من طالبان أصلاً، أو أن وجودهم داخل طالبان ضعيفٌ ومحدود.

إن هذه الإستراتيجية الجديدة تقتضي الحصول على مساعدة إيران لأمريكا ضد حركة طالبان. صحيحٌ أن إيران لا تحبُّ طالبان ولا ترتاحُ لها، ولكنها أيضاً لن تُقدِّمَ

الدعم المطلوب لأمريكا بدون ثمن، هي تريد في المقابل إطلاق يدها في الخليج على حساب الدول الخليجية، وتريد فتح الملف النووي، وتريد ثمنًا في العراق، وهي أثمان من الصعب على الأمريكيان رفضها أو القبول بها، وببساطة فإن إيران تريد حل كل المشاكل حزمة واحدة، والحصول على الثمن المطلوب من أمريكا، أما أمريكا فهي تريد التعاطي مع المشاكل واحدة واحدة، فتحصل على دعم إيراني ضد طالبان، ثم تفتح باقي التعاطف، وإيران تعلمت الدرس، ولن تقبل بذلك، وإلا كانت ساذجة.

إن كلاً من روسيا والهند تريد ثمنًا من الولايات المتحدة، والمسألة لن تكون بالبساطة التي يتصورها الرئيس أوباما، ومن المعروف مثلاً أن الولايات المتحدة تريد من روسيا والهند وإيران، طريقًا لوصول الإمدادات إلى قوات الناتو في أفغانستان، لأن الطريق عبر باكستان يعرض لهجمات ناجحة وموجهة من قوات طالبان باكستان، ومن ثم فإن حل بعض المشاكل المتعلقة بأفغانستان تقتضي التنازل في أماكن أخرى، مثل جورجيا بالنسبة لروسيا مثلاً، وهي أمور معقدة بالنسبة لأمريكا والغرب والناتو.

والحقيقة أنه ليس أمام الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلا التسليم بالهزيمة في أفغانستان، ومن ثم تعريض الولايات المتحدة لخطر كبير، والإقرار بالهزيمة في معركة الإرهاب، وهي المعركة الأهم بالنسبة لكل الطيف السياسي الأمريكي والغربي، أو العمل بسرعة لدعم كبير جدًا لباكستان يعطي القدرة للحكومة الباكستانية على التصرف بقوة أمام طالبان باكستان وأمام القبائل على الحدود، وهي أمور ليست سهلة، كما أنها لن تتحقق بمجرد تقديم عون اقتصادي هائل من أمريكا لباكستان مثلاً، ويمكن ألا تنجح أصلاً، أو تحتاج فترة طويلة للنجاح، يصبح معها النجاح بعد فوات الأوان، وهو أقرب إلى الفشل منه إلى النجاح.

* * *

الانتصار الصومالي بشائر

الصعود الإسلامي

جاء الإعلان الإثيوبي المفاجئ عن الانسحاب من الصومال بنهاية عام ٢٠٠٨ ليؤكد من جديد عدد من الحقائق الاستراتيجية والتكتيكية الخاصة بالصومال والقرن الإفريقي، بل ومجمل النضال الإسلامي والإنساني في كل مكان.

الإعلان الإثيوبي عن الانسحاب هو بالطبع محصلة للمقاومة الصومالية الباسلة، التي أدت أداء رائعاً، وصمدت صموداً مذهلاً أمام جحافل الغزو. ولكنه في نفس الوقت جاء بسبب إحساس عالمي استجد في الفترة الأخيرة، بأن ثمن الاحتلال ومن ثم الفوضى أكثر كثيراً من ثمن استقرار الصومال حتى ولو تحت حكم إسلامي وبديهي أن الجهد الدولي الآن سوف ينصب على محاولة جعل هذا الحكم الإسلامي معتدلاً ومتعاوناً. الإحساس الدولي جاء بسبب القرصنة الصومالية، التي عطلت إلى حد كبير آليات التجارة الدولية، فأضافت أعباء اقتصادية على اقتصاديات العالم في وقت يعاني هذا الاقتصاد من الركود والتراجع وأحياناً الإفلاس بسبب أزمة الرهون العقارية وتداعياتها وأزمة الرأسمالية عموماً، وهكذا فإن الضغط الدولي لعب دوره هنا في دفع إثيوبيا إلى الانسحاب من الصومال لعل وعسى أن يكون ذلك طريقاً لوجود نظام - حتى لو كان إسلامياً - في الصومال يمنع القرصنة، ومن المعروف أن العالم قد أدرك أن كل أساطيل العالم لا تستطيع منع القرصنة في الصومال، لأن ذلك غير اقتصادي من ناحية، وسواحل الصومال الممتدة ٣٢٠٠ كيلو متر تحتاج إلى جهود وأموال باهظة لتحقيق ذلك، وفي كل الأحوال فإن المجهود الحربي لمنع القرصنة لا يمكن أن يحقق نتائجه إذا كان هناك عمق شعبي ومجال حيوي أرضي يحمي ويساعد القراصنة، وهذا كان موجود نظراً لإحساس الصوماليين بأن العالم يظلمهم أو يتجاهلهم، ومن ثم فإن إنهاء الاحتلال الإثيوبي للصومال، كان خطوة في هذا الاتجاه.

أياً كان الأمر فإن العامل الأساسي في تحقيق هذا الانتصار هو المقاومة الصومالية، وهذا يؤكد من جديد أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وأن الإيمان والإرادة أقوى من الطائفة والدبابة، وأن سواعد مقاومة إسلامية ووطنية كانت أقوى من جيش إثيوبيا ودعم أمريكا وتواطؤ العالم، وأنه إذا قررت الشعوب المقاومة فإن النصر حليفها إن شاء الله حتماً.

القراءة الأولى لهذا الانسحاب، أنه بمجرد خروج القوات الإثيوبية فإن الحكومة العميلة ستسقط، وسوف يتم تحرير كل التراب الصومالي وتوحيده تحت حكومة إسلامية، ولكن كل الخطر يأتي من وجود انقسامات داخل الحركات الإسلامية الصومالية من محاكم أو الاتحاد الإسلامي أو الشباب المجاهد، ويجب أن يرتفع المسلمون الصوماليون على الذاتية وضيق الأفق المعهود - للأسف عن بعض التيارات الإسلامية، وأن يقدموا نموذجاً ومثالاً يمكن أن يحتذى، خصوصاً أن تلك التجربة سوف تكون ملهمة لكل مقاومة، ستكون ملهمة للمقاومة العراقية والمقاومة الأفغانية، والمقاومة الفلسطينية مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف الموجود في الجغرافيا والديموغرافيا وغيرها، ولعل من المفيد هنا أن نقول أن كل سكان الصومال مسلمون سنة على المذهب الشافعي وهذه ميزة لا تتوفر في بعض الحركات الأخرى، ولكن في كل الأحوال فإن الانتصار هو دافع لكل الحركات الأخرى، ويؤكد حقيقة أن بالإمكان دحر العدوان مهما كانت الظروف.

وبالطبع فإننا ننتهز الفرصة، ونؤكد أن الانتصار الأفغاني قريب إن شاء الله، وأن المقاومة العراقية سوف تستعيد زمام المبادرة من جديد، وأن صلابة المقاومة الفلسطينية سوف تزداد، وأن الانتصار الصومالي هو بشأن الصعود الإسلامي من جديد إن شاء الله تعالى.

للانتصار الصومالي إن شاء الله تداعياته الدولية والإقليمية والإسلامية، فعلى المستوى الإسلامي سيكون رافعة جديدة ونقطة انطلاق لنوع من المد الإسلامي، ويؤكد من جديد صحة طريق المقاومة الإسلامية في كل مكان، وعلى المستوى

الدولي، فإن اضطرار المستكبرين أن يسلموا بالانتصار الصومالي هو رسالة إلى كل المستضعفين في العالم، بأن أمريكا والاستكبار ليست قدراً، بل يمكن هزيمة كل أنواع الاستكبار، وعلى المستوى الإقليمي، فإن تحرير الصومال وتوحيده، هو طريق أكيد لاستعادة الحقوق الصومالية المغتصبة في أوجادين وغيرها، ومن ثم قيام دولة صومالية كبيرة تحقق نوع من التوازن المطلوب لصالح العرب والمسلمين في القرن الإفريقي، لأن وجود قوة إسلامية بجانب إثيوبيا، سيردع إثيوبيا حتماً عن التجرش بالسودان، أو تنفيذ مشروعات ري ومياه تضر بحصة مصر من المياه، ولعل الغريب والعجيب هنا أن المقاومة الصومالية التي تجاهلها العرب - وخاصة مصر - هي التي ستحمي مصر من مؤامرات إسرائيل وأمريكا عليها من خلال إثيوبيا.

والحمد لله رب العالمين

* * *

التواصل الفكرى والسياسى

بين الأفغانى والنديم وأحمد حسين

حركة الكفاح الوطنى المصرى المعاصر، سلسلة متصلة الحلقات، وهى أيضا جزء من حركة الكفاح الإسلامى والعالمى المعاصر فى مواجهة سياسات الهيمنة والاستكبار الغربى، وحركة الكفاح الوطنى المعاصر إسلامية بالضرورة، لأنها أولا اتخذت من الإسلام والحضارة الإسلامية جذرا ثقافيا لها، ولأنها ثانيا جزء من الصراع الطويل الممتد فى الزمان والمكان، والذي لم ينقطع يوما، بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية، ولأنها ثالثا لا يمكنها أن تتجاهل الوجدان الإسلامى للجماهير، والجماهير هى سلاحها الوحيد، لأن أمتنا فى حالة هزيمة حضارية، ولا تمتلك أدوات تقنين كافية لمواجهة الغرب، وبالتالي فلا مواجهة إلا بالإنسان، وهذا الإنسان لا يتحرك إلا من خلال وجدانه الإسلامى، وكل محاولة لتحريك هذا الإنسان من خلال مقولات غريبة عليه من يمينية ويسارية تؤدي إلى كارثة، وتؤدي إلى الضياع، وتؤدي إلى سلبية الجماهير، بل تؤدي إلى نوع من الانفصال الشبكي بين الأمة وقادتها.

ومن خلال المنظور السابق، فإن الكفاح الوطنى والاجتماعى لأحمد حسين كان حلقة من الحلقات فى الكفاح الوطنى المصرى والإسلامى والعالمى المعاصر. حلقة سبقتها حلقات، وتتبعها بالضرورة حلقات، ولكل حلقة جذورها السابقة، وهى أيضا تمتلك خصوصيتها، بمعنى أنها تمتلك نفس السمات الرئيسية والاستراتيجية للصراع، وتبدع أدواتها التكتيكية الخاصة بها، بحيث تستجيب للتغيرات النوعية والكمية فى الظروف الموضوعية للصراع التى تختلف من مرحلة إلى مرحلة.

وهكذا فلن يكون غريبا أن نكتشف أن نفس الرؤية الفكرية والسياسية التى طرحها " الأفغانى " و " النديم " هى ذاتها التى طرحها أحمد حسين، ولن يكون غريبا أيضا أن نكتشف علاقات التواصل والتشابه بين هؤلاء وبين مجمل حركة

الكفاح الوطنى المصرى المعاصر السابقة واللاحقة، وإذا كان هناك بالضرورة معالم للاختلاف، فهو اختلاف يؤكد التواصل، ذلك أن لكل مرحلة ظروفها التى تستدعى ابداع أدوات وآليات وأفكار جديدة فى الصراع، حسب طبيعة المرحلة، وحجم التحدى ونوعه.

فى مسيرة الإسلام الطويلة، خاضت أمة الإسلام - ولا تزال - صراعا مريرا مع الحضارة الأوروبية، بدأ منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث خاض الرسول أربعة معارك مع الحضارة الأوروبية، ممثلة فى " الدولة البيزنطية " وحلفائها، وهى معارك: مؤتة، وتبوك، ودومة الجندل، وبعث أسامة بن زيد. ثم تطور هذا الصراع فيما بعد، وأتسع مكانا وزمانا، وشمل صراعا طويلا ومستمرا فى الأندلس والمغرب العربى، والحروب الصليبية فى المشرق العربى ثم فى الفتوح العثمانية داخل أوروبا، حيث هددت جيوش السلطان روما وفيينا.

ثم بدأت أوروبا تمتلك زمام المبادرة، وتقوم بهجوم معاكس شامل، فأفرزت أولا حركة الاستشراق، بهدف دراسة الإسلام لتشيويهه فى عقول الأوروبيين، حتى لا يتأثروا به ويدخلوا فيه، ثم تطورت حركة الاستشراق إلى دراسة أحوال المسلمين، والبحث أو زرع نقاط الضعف فى الجسد الإسلامى، ثم تطور الأمر إلى محاولة زرع القيم الغربية فى الجسد الإسلامى، حتى تصاب الحضارة الإسلامية بالسوس فى داخلها، وكذلك التركيز على كل ما يضعف المسلمين ويمزقهم، من قضايا خلافية، أو فساد أخلاقى، ثم جاء التبشير والاستعمار، وتم احتلال البلاد الإسلامية واحدة بعد الأخرى، ولم يكن الاحتلال بالجيوش فقط، بل بالعلماء والمستشرقين والأفاقين والمرابيين بهدف زرع ثقافة الغرب وقيمه، وإفقاد الأمة الإسلامية تميزها الحضارى والثقافى، وربطها برباط التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية بأوروبا، وتم بناء مؤسسات وأحزاب وأفراد من بنى جلدتنا للقيام بهذا الدور.

وهكذا نشأت المؤسسات العلمانية والتغريبية، كما نشأت الصحف والمدارس الفكرية والأحزاب السياسية من يمين ويسار واشتراكى وشيوعى وليبرالى.. إلخ،

وكلها تعكس حالة " الاستلاب الثقافى " وتقوم بمهمة " الطابور الخامس " فى داخل الجسد الإسلامى، ولكن هذا الجسد الإسلامى قاوم، وأستطاع مجاهدون من أمثال عبد القادر الجزارى، وعبد الكريم الخطابى، وهلال الفاسى، وعمر المختار، وعمر مكرم، والأفغانى، والنديم، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وحسن البنا، وأحمد حسين، وعز الدين القسام، والمهدى الشيرازى، وغيرهم، إشعال الكفاح الإسلامى، وتنظيم المقاومة الشعبية الإسلامية، وكان دور هؤلاء هو تقليل سرعة الانحدار إلى الهاوية، إذ رغم عدم انتصار هؤلاء أمام قوات الاحتلال، إلا أن المقاومة التى فجروها نجحت فى إشعال فتيل الحضارة الإسلامية فى الوجدان الشعبى، وزيادة تماسك الأمة، وتقليل سرعة الانحدار، ولولاهم لوصل المنحنى الحضارى الإسلامى إلى النقطة الحرجة، أى النقطة التى يستحيل بعدها إحداث إنقلاب فى المنحنى وبدء عملية الصعود.

وعلى أية حال، كانت نتيجة تلك المرحلة التى نسميها " الحملة الصليبية الثانية " تجزئة العالم الإسلامى، وانهيار الخلافة الإسلامية، وزرع مدارس التغريب، والثقافة الغربية فى الجسد الإسلامى، ولكن ذلك لم ينجح فى إطفاء شعلة الحضارة الإسلامية التى بقيت متقدة فى القلوب وتحت الرماد، ومع تصاعد النضال الجماهيرى الإسلامى، ودخول أوروبا فى حربين عالميتين طاحنتين بين الدول الأوروبية ذاتها، رحل الاستعمار الأوروبى، وصعد بدلا منه الاستعمار الأمريكى، ونشأت " إسرائيل " التى تعد أهم ملامح " الحملة الصليبية الثالثة "، تلك الحملة الصليبية الثالثة التى تدشنت رسميا بدخول القوات الأمريكية إلى المنطقة إبان حرب الخليج الثانية، ثم سقوط المعسكر الاشتراكى واعتبار الإسلام هو العدو الرئيسى للغرب، فى إطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد.

وبخصوص مصر، فإن الحملة الصليبية الثانية المسماة بالاستعمار بدأت منذ الحملة الفرنسية على مصر ١٧٩٨ - ١٨٠١، والتى نجح الكفاح الشعبى المصرى فى إجلائها فى ثلاث سنوات، ثم حاولت انجلترا غزو مصر سنة ١٨٠٧، ولكن

المقاومة الشعبية المصرية نجحت في صدها، وكان لابد للاستعمار أن يضرب التركيبة الاجتماعية المصرية الممثلة في الجماهير بقيادة العلماء، ووجود مجتمع مدنى متنوع ومستقل شيئا ما عن السلطة، متمثلا في الأزهر، والعلماء، والأوقاف، ثم تجمعات الحرفيين " شيوخ الحرف " ونقابة الأشراف، تلك التركيبة التى كانت سببا مباشرا فى نجاح المقاومة، فبدأ ضرب الأزهر، وقطع العلاقة بين العلماء والجماهير، ثم مصادرة الأوقاف، ثم ضرب الحرف، والأشراف، وضمها إلى الجهود المباشر الصناعى والعسكرى للدولة، وكان لابد أن يسقط مشروع الدولة لأنه مرتبط بفرد حاكم هو " محمد على "، وبمؤسسة واحدة هى جيش محمد على. وبسقوط المشروع بدأ الغزو الأجنبى الثقافى والاجتماعى والاقتصادى، وبدأ إغراق مصر فى الديون، وتوافد المرابون والأفاقون ومستشارو السوء من كل مكان، وبدأ وجود نمط أخلاقى غربى مثل نشر دور القمار، واللهو، والدعارة.. إلخ.. وكان من الطبيعى أن يواجه " الأفغانى " كل هذه الظروف.

وهكذا فإن " الأفغانى " و " النديم " كانا حلقة من حلقات الكفاح التى بدأت فى تاريخنا المعاصر فى مصر بمحمد كريم، وعمر مكرم، وبالمثل كان أحمد حسين امتداد للأفغانى والنديم ثم مصطفى كامل ومحمد فريد وحسن البنا. وهذا هو التواصل الأول، أما الشكل الثانى للتواصل، فهو أن حركة الكفاح الإسلامى المعاصر فى مصر وغيرها قادها تلاميذ الأفغانى، بل إن النديم وهو تلميذ الأفغانى المباشر نقل خبرة الثورة مباشرة إلى مصطفى كامل عن طريق اللقاء المباشر به فى بيت لطيف بك سليم فى المرحلة الثانية لكفاح النديم بعد ظهوره من اختفاء أعقب الثورة العربية لمدة تسع سنوات. ولا شك أن أحمد حسين يمثل التواصل بعد مصطفى كامل ومحمد فريد، لأنه أولا أختار أسلوب النضال السياسى ضد الاستعمار والاستبداد كالأفغانى والنديم ومصطفى كامل ومحمد فريد، ولأنه ثانيا حرص على تأكيد الجذر الإسلامى لحركته على عكس حزب الوفد، الذى أضاع ثورة ١٩١٩ ثم راح يغترب عن الأمة شكلا ومضمونا.

وإذا كان " أحمد حسين " قد أختار النضال السياسى باعتباره الأكثر ملاءمة لمصر ولشعبها، فإن " حسن البنا " قد اختار أسلوب بناء الصف والتربية، وبصرف النظر عن صحة هذا الطريق أو ذاك، فإن أحمد حسين هنا كان إمتدادا مباشرا لمدرسة النضال السياسى والكفاح الوطنى، مدرسة الأفغانى، والنديم، ومصطفى كامل، ومحمد فريد.

وكذلك فإن الأفغانى، الذى كان ينشر بذور الثورة، والنديم الذى كان محرك الثورة العرباية وقائدها السياسى وجهازها الإعلامى، أى أنهما اختارا طريق التحريض الثورى المباشر، أى نفس الخيار الذى أتبعه أحمد حسين، والذى يقول عنه البعض - ناقدين - أنه تهيج سياسى بلا مضمون، ولكنه فى الحقيقة هو الطريق الصحيح على أساس أن تسليح الجماهير بالوعى، ودفعها إلى الثورة هو الطريق الوحيد، لأننا أولا أمة فى حالة هزيمة حضارية وتخلف، وبالتالي فإن سلاحنا الوحيد هو الجماهير ووعيتها وثوريتها، وليس التنظيم أو الجماعة التى تعمل كبديل عن الجماهير، وكذلك ليس الأدوات المتقدمة، لأنها مهما كانت متقدمة فإنها لن تصل إلى مدى تقدم أدوات وتقنيات الغرب، وبالتالي يكون نوع من مواجهة الغرب بسلاح من عنده هو وليس سلاحا نابعا من قدراتنا الذاتية.

إن ملامح التواصل الفكرى والسياسى بين الأفغانى والنديم وأحمد حسين أكثر من أن تحصى. وعلى سبيل المثال - لا الحصر - كان الأفغانى يرى أن هناك صراعا مع أوروبا لا يحسم إلا بمقاومة النفوذ الأجنبى، وكان يرى ضرورة مناهضة الاستبداد، وضرورة نشر العلوم الطبيعية والعمل على تحصيل الصناعة، وكان يدعو دائما وأبدا إلى وحدة المسلمين. وكان يحرض على أن الثورة والمقاومة هما الطريق إلى ذلك فيقول: " أيها الفلاح يا من تشق الأرض بفأسك، لماذا لا تشق رأس ظالميك ".

وأحمد حسين - كما يعبر عن ذلك مجدى حسين فى نقاط تمثل برنامج أحمد حسين - جريدة الشعب ١٩ / ١٢ / ١٩٩٣، دعا إلى وحدة مصر والسودان كنواة

للوحدة العربية والإسلامية، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، والمحاكم المختلطة، وتمصير الشركات الأجنبية، وأن تكون اللغة العربية هى اللغة الرسمية فى كل شىء، وأن يكون يوم الجمعة يوم عطلة، وإدخال الماء والكهرباء للفلاح المصرى، وإدخال النظام التعاونى الزراعى، وبناء قاعدة صناعية، وحماية جمركية للصناعة الوطنية، والتعليم المجانى، والتجنيد الإجبارى، وتعليم المرأة، وتأمين اجتماعى شامل، وعلاج مجانى، وإعادة تخطيط القاهرة على أساس العمران العربى.

وأحمد حسين هنا يناهض - مثل الأفغانى والنديم - النفوذ الأجنبى، وهو يدعو إلى العلم والتصنيع - وينحاز إلى الفقراء والمستضعفين، فإذا كان الأفغانى قد دعا الفلاح إلى شق رأس ظالميه بالفأس، فإن أحمد حسين نشر صور البؤس المائل فى مصر، فى حادثة مثيرة تحت عنوان " رعاياك يا مولاي "، وأحمد حسين هو المحرض الأول على الانتفاضات الفلاحية فى ريف مصر فى ذلك الوقت، فى كفور نجم، وبهوت، وميت فضالة، وغيرها.

والأفغانى كان شديد الذكاء، وكذلك كان أحمد حسين والنديم، وكانا منحازين إلى الفقراء، وكذلك كان أحمد حسين، بل إن النديم صاحب المواهب المتعددة، والذي كان يستطيع أن يثرى ثراء كبيرا لو استخدم إمكانياته لتحقيق المال، يماثل أحمد حسين فى هذا تماما، فأحمد حسين كان يمتلك مواهب شخصية جبارة لو استخدمها لأثرى ثراء واضحا، ولكنه عاش فقيرا ومات فقيرا، مثل النديم تماما، بل هناك تشابه حتى فى سيرة حياة أحمد حسين والنديم، فمن سجن إلى هروب كان النديم، وكان أحمد حسين، وكان الاثنان ينجحان فى الهروب، لأنهما أحبا الشعب فأحبهما الشعب، وأعطاهما فى لحظات الهروب المأوى والحماية. والنديم مثلا يهاجم النفوذ الأجنبى والمرابين وكبار الملاك، ويعتبر أن ما يتمتع به الأغنياء هو من عرق الفلاحين وجهدهم، ويقول سأكون عصابة من الفقراء بعد أن تردد الوجهاء والأعيان وهذا هو نفسه لب مشروع أحمد حسين وتكتيكه السياسى، إذ أنه دافع عن الفقراء واعتبرهم جماهير الثورة الحقيقية، بل وكون الحزب الاشتراكى على أساس إسلامى، وقد وضع النقاط على

الحروف فيما بعد، فقال إنه يقصد العدالة الاجتماعية انطلاقاً من الإسلام، والتيار السياسى الذى كان يقوده أحمد حسين هو الذى طالب بتحديد الملكية الزراعية، ومصادرة أراضي الإقطاعيين، وتوزيعها على الفلاحين الفقراء، وحق تأليف النقابات والاتحادات، وحق الأحزاب فى العمل، ووضع حد أدنى للأجور، وحد أعلى للدخل، وإذا كانت الثورة العرابية التى قادها النديم، قد اتخذت قراراً فى برلمان الثورة إبان صمودها عام ١٨٩١، بقطع خيوط التبعية، ومحاولة الاستقلال بالسوق المصرى، عن طريق زراعة الحبوب، وعدم تصديرها، والإقلال من زراعة السلع الرأسمالية مثل القطن الذى يصدر لأوروبا، فإن مشروع القرش الذى بدأ به أحمد حسين نشاطه السياسى عام ١٩٣٣ كان يستهدف فى المضمون الأخير، تحرير السوق المصرى، وقطع خيوط التبعية عن طريق إقامة صناعة وطنية، وكذلك دعا أحمد حسين فى كل برامجهِ إلى تمصير الاقتصاد، ووضع حواجز جمركية حماية للصناعة الوطنية المصرية.

ولعل التواصل الفكرى الشديد يتمثل فى رؤية كل من الأفغانى والنديم وأحمد حسين لمسألة "الأقليات" .. فالمشروع الوطنى الإسلامى مشروع المسلمين وغير المسلمين، بل هو مشروع كل الشرق، وغير المسلمين ينحازون إلى هذا المشروع كانهيازهم للحضارة والوطن، ولم يكن غريباً أن تكون إسلامية كل من الأفغانى والنديم وأحمد حسين من النضج والتسامح والوعى بحيث نجد مسيحيين كسليم نقاش، وأديب إسحاق، ويهود مصريين مثل يعقوب صنوع، من أهم مناصرى الأفغانى وتلاميذه ومؤيديه، ونجد مسيحيين مثل الدكتور فخرى أسعد أميناً لصندوق مصر الفتاة، وكذلك سامى حكيم، وحنا غطاس حنا، وحنا معوض غطاس، وموريس شهاد، وسليمان زخارى، وغيرهم، من أهم تلاميذ أحمد حسين ومناصريه.

ومثلما كان النديم قائداً سياسياً للثورة العرابية ومجاهداً فيها بنشاطه السياسى والإعلامى، كان أحمد حسين زعيماً سياسياً لثورة الطلبة عام ١٩٣٥، بل إن الطلبة ردّوا نفس الشعارات والمقولات والمفاهيم التى بشر بها ونشرها أحمد حسين فى

ذلك الوقت، وكان زعماء الطلبة فى تلك الانتفاضة من عناصر مصر الفتاة، بل كان من المصابين فى الصدام مع قوات الإنجليز فى تلك الثورة عدد من قيادات مصر الفتاة مثل إبراهيم شكرى، ونور الدين طراف، ويحى الدين عبد الحليم، وحمادة الناحل، وغيرهم، وبلغ عدد المقبوض عليهم من أعضاء مصر الفتاة فى تلك الثورة ٢٩٤ عضوا (راجع ذلك بالتفصيل فى رسالة الماجستير التى قدمتها الباحثة د. ميساء محمود خليفة إلى كلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر، بعنوان: " أحمد حسين ودوره فى الحياة السياسية المصرية ١٩٢٩ - ١٩٥٢ ").

وكذلك، ووفقا للباحثة ذاتها، فإن النشاط السياسى والفكرى، والنضال والجهاد الذى قام به أحمد حسين حتى عام ١٩٥٢ كان العامل الأكبر فى هدم النظام الملكى، وقيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢، وكذلك تبنت قيادة الثورة كل أفكار وبرامج أحمد حسين، وإن كانت قد أجهضتها بسبب غياب الحرية والمشاركة الجماهيرية، بل وإبعاد أحمد حسين شخصيا عن المشاركة، واعتقاله، وإهانته أيضا.

وإذا كان الأفغانى والنديم قد دعوا إلى مواجهة النفوذ الأجنبى، وفعل مثل ذلك أحمد حسين، فإنه لم يكن تكرارا حسابيا لتلك الرؤية، بل إنه أضاف إليها، ودعمها، ووسعها، وعمقها، لظهور عوامل جديدة استجدت على الساحة. منها ظهور الاستعمار الأمريكى كوريث للاستعمار الأوروبى، وكذا ظهور الكيان الصهيونى، وقد أدرك أحمد حسين مبكرا خطورة هاتين الظاهرتين اللتين تفتشتا، فدعا إلى مواجهة الاستعمار الأمريكى، بل والتحالف مع روسيا للاستفادة من التناقض الثانوى بين روسيا وأمريكا. وقال أحمد حسين فى ذلك: " إنه قد حانت الساعة لكى نفرق بين الشيوعية كمذهب، وبين روسيا كدولة، ويجب ألا نتجاهل قوتها ".

ويعد أحمد حسين من أهم الذين ناصروا القضية الفلسطينية شكلا ومضمونا، ولفت - بصورة فذة - النظر إلى خطورة الغزوة الإسرائيلية، وكان أحمد حسين أول المتطوعين فى سبيل فلسطين، ولحق به كذلك الرعيل العظيم من أبناء مصر الفتاة مؤلفين كتيبة مجاهدة هى كتيبة " مصطفى الوكيل "، وكان أحمد حسين يرى أن

قضية فلسطين بحاجة إلى الأموال والمجاهدين والأسلحة، أما غير ذلك من المسائل فهي أساليب رخيصة تضر ولا تنفع، بل وأستطاع أحمد حسين أن يتفهم مبكرا جدا حقيقة أن الغزوة الصهيونية خطر على المسلمين والعرب، وكذلك لها خطرها المباشر على الأمن القومى المصرى، فأكد على أن مصر الفتاة لم تنظر إلى القضية الفلسطينية على أنها قضية إسلامية أو عربية فحسب، بل باعتبارها قضية مصرية بحتة، وأن الوضع فى فلسطين لم يعد يحتمل أى تهاون، خاصة إذا نظرنا إلى الخطر الذى يمثله قيام دولة يهودية على حدود مصر، وكأنه كان يستشرف المستقبل حين قال: " ماذا سيكون الحال إذا قامت هذه الدولة واستمرت لبضع سنوات، والدول الغربية توازرها هذه المؤازرة، أشهد أن هذا سيكون البلاء المبين ".

وموقف أحمد حسين من الاستعمار الأوروبى، والأمريكى والإسرائيلى هو موقف متكامل، فهو شكل من أشكال الصراع الحضارى الإسلامى الغربى أولا، وهو صراع شامل ثانيا، وهو لا يحسم إلا بالمواجهة ثالثا، فالاستقلال على حد قول أحمد حسين: " يؤخذ ولا يعطى، والحرية الحمراء تنتزع انتزاعا عندما يتهاوى الحر لدفع الثمن، والصراع مع الاستعمار صراع شامل على كل المستويات الثقافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية، فالغزوة الاستعمارية شاملة وتقتضى بالضرورة مواجهة شاملة "، أى أن المعركة هي حرب حضارية شاملة فى مواجهة حرب حضارية شاملة، فالاستعمار لا يحتل البلاد بجنوده فقط، بل هو على حد قول أحمد حسين: " يفرق بين أبناء البلاد، وهو يبعد البلاد عن مصادر ثقافتها الحقيقية وتاريخها، ويرفع من شأن اللغة الأجنبية على حساب اللغة العربية، ويمجد أبطال ورموز أوروبا على حساب أبطال ورموز الإسلام والعروبة، وهو يجعل دراسة الدين دراسة ثانوية، ويجعل الدين نفسه ثانويا بطرق ووسائل مختلفة، ويشيع الأخلاق المنحطة، والصفات السيئة فى المجتمع " (جريدة مصر الفتاة ٦ فبراير ١٩٤٦).

ولذا فإن المواجهة تكون على جبهات الثقافة بالاعتزاز بالإسلام، والعروبة، واللغة العربية، والتاريخ، والجغرافيا، والأدب، والاهتمام بتدريس الدين، ونشر

الأخلاق الفاضلة، وإشاعة روح الإيجابية، ورفض اليأس، وتكون اقتصادية بتشجيع الصناعة الوطنية، وإقامة صناعات ثقيلة، وتجميع رؤوس الأموال الوطنية، وفرض الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية، وتأميم وتمصير الشركات الأجنبية، واجتماعية بمواجهة الفساد والانحراف، ومحاربة دور اللهو والمجون، ولعب القمار، وشرب الخمر، والدعارة، وعسكرية بالجهاد المباشر ضد قوات الاحتلال.

وقد أنشأ أحمد حسين كتائب الجهاد لهذا الغرض، وسافر بنفسه إلى منطقة القناة، ليدبر الكفاح المسلح ضد الإنجليز عام ١٩٥١، وقد اكتشف أحمد حسين العديد من المفاهيم الإسلامية الصحيحة التي كانت غائبة، وذلك من خلال نضاله السياسى، وكان نموذجاً وتفسيراً شخصياً للآية القرآنية: (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا). وفى مؤلفه الهام والإستراتيجى تحت عنوان: " الحرب على هدى القرآن والسنة " يرى أحمد حسين أن الحرب خير، وأن الكفاح والجهاد فى سبيل تحرير المستضعفين حق مشروع أولاً، وهو طريق إلى تحقيق التقدم العلمى والتكنولوجى ثانياً، أى أن الجهاد طريق إلى التقدم، وليس السلام مثلاً، فالحركة بركة، وسنة الحياة هى الحركة، وكل ما فى الكون فى كفاح مستمر، وحرص الشعوب على تحصيل القوة وإحراز النصر هو الحافز للإنسان على كل ما نراه حولنا، من ألوان النشاط والإنتاج والإبداع، فالحرب عند أحمد حسين هى خالقة الحضارة.

وفى قضية المرأة مثلاً نرى أحمد حسين يحرص على السلوك الإسلامى لها، ولكن فى نفس الوقت يجعل كفاح المرأة من أجل تحرير المجتمع واجب لها وعليها. وعلى حد تعبير د. على شلبى فى رسالته للدكتوراه تحت عنوان: " مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ " : (لقد اهتمت مصر الفتاة بقضية المرأة ودورها فى الكفاح، فمصر الفتاة رأت أن مشاركة المرأة فى قضيتها وحركتها أمر ضرورى).

كان الإسلام بالنسبة لأحمد حسين هو المرجع، هو الدين والحضارة والثقافة، وهو العقل والقلب معاً، كان هو الجذر السياسى والثقافى لحركته، وكان هو الفكر

والسلوك والممارسة، كان الإسلام بالنسبة لأحمد حسين هو الدماء التى تسرى فى العروق، أو الكهرباء التى تسرى فى السلوك، وهو داخل فى كل شىء، بحيث لا ينفصل عن هذا الشىء، ولا يمكن رؤيته متميزا عن الشىء نفسه، فهو جوهر الأشياء وهو روحها، وفى الحقيقة فإن التعامل مع الإسلام على أنه جزء كبير أو صغير داخل شخص أو حركة، يكرس موضوع فصل الدين عن السياسة، أما أحمد حسين فلم يكن الإسلام عنده ينفصل عن السياسة قدر أنملة، فهو مرجعه، وهو روح حركته، وهو الكهرباء التى تسرى فيها، وهو الدماء التى تجرى فى عروقها، وهو عصبها المنتشر فى كل خلية، بل هو سائلها الخلوى ذاته.

والحقيقة أن هناك نموذجين للحركات السياسية التى جعلت الإسلام مرجعها ومرجعيتها، النوع الأول جعل الإسلام عنوانا كبيرا وجزءا كبيرا، ولكنه فى النهاية جزء، والنوع الثانى جعل الإسلام روح حركته، وفى الحقيقة فإن الحركة السياسية الإسلامية لو أدركت من هى، وماذا تريد، ومن هم حلفاؤها، وأعداؤها، لاكتشفت على الفور الأسلوب والتصور الصحيحين، فنحن أمة مسلمة فى حالة تخلف وتبعية واستعمار وصهيونية وجهل ومرض وفقر وتشردم وسلبية، وما دمنا مسلمين فمن غير المعقول أن ندعو المسلمين إلى الإسلام، وبالتالي فاستخدام مصطلح الدعوة الإسلامية فى الحركات السياسية الإسلامية نوع من الجهل، لأن الدعوة الإسلامية تكون لغير المسلمين، أما المسلمون فالحركة تكون دعوة للإيجابية والنهوض ومواجهة التحديات، أى تنشيط الخلايا الهامدة فى الجسد الإسلامى، وإيقاظ النائمين، أى حركة للكفاح ضد الاستعمار والصهيونية والاستبداد، ومنع الاستقلال، ورفض التبعية والسلبية والفقر والجهل، أى حركة مواجهة حضارية شاملة.. وإذا تأملنا قليلا فى حركة أحمد حسين ورؤاه الفكرية، لاكتشفنا هذا البعد العميق، والوعى الدقيق بالمسألة، حتى على مستوى اسم الصحيفة وعنوان المقال، فصحيفته الأولى كانت " الصرخة " أى صرخة لإيقاظ النائمين، وتنبية الغافلين، وتنشيط الخلايا الهامدة فى جسد الأمة، ثم صحيفة " وادى النيل " تعبيراً عن الدعوة للوحدة فى مواجهة

التشرذم، ثم صحيفة " الضياء " لتبديد الظلام والجهل، ثم صحيفة " مصر الفتاة " أى تجديد شباب مصر، واستعادة عفوانها وفتوتها وشبابها.

وعنوان مقالاته مثلاً: {أَقْرَأُ رَبُّكَ الْأَكْرَمُ} {الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ} [العلق: ٣ - ٤].

وأحمد حسين مثلاً يصرح فى جريدة الأهرام ١٩٤٩/١٠/٢٤ قائلا: " إن مبادئه ليست مستمدة من " ماركس " و " لينين "، ولكنها مستمدة من الإسلام، الذى يدعو إلى التعاون والتضامن والعدل الاجتماعى ".

وكراساته التثقيفية التى كان ينشرها لكوادر حزبه كلها تستند على القرآن والسنة فى تقديم المفاهيم، وعلى سبيل المثال " الحرب على هدى القرآن والسنة ". بل وضمن برامج حزبه نقراً مثلاً: (إعادة نظام الزكاة، إلغاء الربا، سن القوانين عن طريق مجلس من العلماء والفقهاء، وأن يقوم الدستور والقانون على أساس الشريعة الإسلامية).

وهو دائماً سباقاً للتعاون مع مختلف القوى السياسية الإسلامية فى مصر وخارجها، فاشترك مع الإخوان المسلمين، وحزب الفلاح، وجبهة مصر، فى تشكيل " اللجنة القومية " عام ١٩٤٥، وتعاون مع الإخوان المسلمين فى جبهة الرعاية لوادى النيل عام ١٩٤٧، ويحكى الأستاذ عمر التلمسانى: " أن حزب مصر الفتاة كان وثيق الصلة بالإخوان المسلمين، وقد بلغت هذه الصلات إلى حد أن قامت فكرة لدمج الإخوان المسلمين ومصر الفتاة فى هيئة واحدة ".

ولم يكتف أحمد حسين بالدعوة إلى الخلافة الإسلامية، والوحدة الإسلامية، بل تحرك دائماً فى هذا الاتجاه، وقدم الدعم المادى والإعلامى لكل حركات الكفاح الإسلامى المعاصر فى الوطن الإسلامى الكبير، فى فلسطين كما هو معروف، ودعم ثورة " رشيد عالى الكيلانى " بالعراق عام ١٩٤١، ووصل اهتمام صحف مصر الفتاة وحزب مصر الفتاة بهذه الثورة أنها كانت سبباً فى القبض على أعضاء الحزب وتعطيل الجريدة نهائياً فى ٧/ ٥/ ١٩٤١، وكذلك أيد أحمد حسين، وأهتم بحركات

الكفاح الإسلامى فى إيران وباكستان وأندونيسيا والمغرب وتونس وغيرها.

وعندما منعت ثورة ٢٣ يوليو أحمد حسين من ممارسة العمل السياسى والكفاح الوطنى، تفرغ للعمل الفكرى، وظهر اهتمامه الكبير، وعمق فهمه ودراسته للقضايا الفقهية والشرعية، فأصبح من كبار كتاب مجلة الأزهر، وأصدر العديد من الكتب التى تخدم العلوم الشرعية وخاصة العلوم القرآنية، وقدم العديد من التفاسير لسور القرآن، وختمها بتقديم تفسير لسورتى الفاتحة والبقرة، والذى يعد من أفضل التفاسير المعاصرة، ولو أمهله الوقت والعمر لأكمل تفسير القرآن.

وفى الحقيقة فإن هذا الاهتمام لم يكن تغيرا فى تركيبة أحمد حسين، بل كان مساهمة ملائمة لوقتها، أى أنه لم يكن تغييرا نحو "الإسلامية" مثلا، بل كانت تأكيدا وامتدادا لإسلاميته منذ بداية حياته، فيما حالت ظروف معينة دون استكمال كفاحه، استثمر وقته فى تقديم علوم شرعية وتفسير للقرآن الكريم، وهو ما يحتاج بالطبع إلى تفرغ ووقت للتأمل، وهذا كان كفاحه فى ذلك الوقت، وكانت إسلامية أحمد حسين منذ يوم مولده سنة ١٩١٠، واستمرت إلى يوم وفاته عام ١٩٨٢، بل لعلنا لا نندهش إذا عرفنا أنه أنشأ مع فتحى رضوان فى المدرسة الابتدائية فى السنة الثالثة منها جمعية دينية باسم "جمعية نصر الدين الإسلامى"، وكان غرضها نشر تعاليم الدين، والحض على الفضيلة، هذا قبل أن يصل إلى سن الشباب، وقبل العمل السياسى بسنوات طويلة، وكان شعاره طوال حياته السياسة "الله، الوطن"، بل كان أيضا يستخدم المصطلحات الإسلامية فى تشكيلات حزبه، فهناك "الأنصار"، وهم أعضاء الحزب، وهناك "المجاهدون"، وهم كوادر الحزب، وهناك "مجلس أركان الجهاد" إلخ.

وهكذا لم يكن عجيبا ولا غريبا أن أحمد حسين الذى قدم برنامجا اجتماعيا، ونضالا دؤوبا دفاعا عن العمال والفلاحين والفقراء، والذى دعا إلى تنظيم الثورات الفلاحية، وحرص عليها، وكذا الانتفاضات والإضرابات العمالية، وحرص على الإنحياز للفقراء دائما. كان برغم ذلك يعتبر العدو الأول للحركة الشيوعية المصرية،

وأن الشيوعيين المصريين كانوا يكرهونه ويمقتونه، برغم ثورته على الرأسمالية والإقطاع، وكان الأمر يصل إلى هجوم مستمر من الأدبيات والشخصيات الشيوعية فى تلك الفترة، فوصفوه واتهموه " بالفاشية "، وكان أحمد حسين قد أتهم " هنرى كوريل " أحد كبار قادة الحركة الشيوعية فى ذلك الوقت، بأنه هو الذى دس عليه هذه التهمة، نظرا لمحاربة أحمد حسين للصهيونية، ودعوته المستمرة إلى الوحدة الإسلامية والعربية، بل ووصل الأمر إلى أن مؤرخى الحركة الشيوعية المصرية برغم مرور عشرات السنين، يعتبرون أن أحمد حسين " برجوازي صغير " على حد تعبير د. رفعت السعيد، وهو وصف يعد الأسوأ فى قائمة الأوصاف فى الفكر الشيوعى المصرى المعاصر.

* * *

الحل الصحيح لمشكلة القرصنة

فَقَرَّتْ مسألة القرصنة، خاصة في السواحل الصومالية، إلى صَدْرِ الأحداث بقوة، وفرضت نَفْسَهَا على الأجندة الدولية والإقليمية، بل وباتت مشكلة كبيرة تُؤرِّقُ نوم الدول الكبرى، والصغرى، والمتوسطة، على حد سواء، وتؤرق بالَ مَنْ هُمْ خارج المنطقة، وَمَنْ هم بجوارها على حد سواء.

وحتى الآن فإنه لا يبدو في الأفق حلٌ ناجحٌ وسريعٌ لتلك المشكلة، فَحَسَبَ المكتب الدولي للملاحة فإن العام الحالي ٢٠٠٨ وحتى آخر أكتوبر، أي عشرة شهور، قد شهد ما يقرب من ٧٠ عملية قرصنة في السواحل الصومالية، وأن القراصنة الصوماليين يحتجزون حوالي ١٥ سفينة، بين كبيرة، وصغيرة، ومتوسطة، ومنها سفينة تحمل على متنها ٣٣ رباناً ونخيرة، وناقلة نفط سعودية عملاقة، تحمل ما قيمته ٢٥٠ مليون دولار من النفط، أي أن قدرات القراصنة الصوماليين كبيرة جداً، فقد استطاعوا أن يختطفوا سفناً كبرى، ويحتفظون بها لمدة كبيرة.

وتحليل هذا الأمر يعني مباشرة أن هؤلاء القراصنة يمتلكون قدراتٍ فنيةً بشرية عالية، وجرأةً وقوةً من نوع خطير، وإيمان بما يفعلون، وليسوا مجرد لصوص عاديين، بل إنهم يَحْظُونَ باحترام كبيرٍ داخل مجتمعاتهم المحلية، بمعنى أن الناس لا ينظرون إليهم كصوص فقط، بل لديهم بعض التبريرات تُرَوِّجُ لهم داخل مجتمعاتهم، منها مثلاً أن العالم أهمل الصومال، أو ظلمها كثيراً، وأن معاناة وفقر أهل الصومال تَقْتَضِي خروجهم لطلب المال بأي طريقة، وغيرها من التبريرات غير المقبولة طبعاً، ووصل الأمر إلى حد أن الفتيات الصوماليات بَنْنَ يَعْتَبِرْنَ القرصان هو فارس الأحلام، وليس الطبيب أو المهندس مثلاً!!

والمسألة بهذه المثابة تقتضي عدم الاستخفاف بتلك الظاهرة، والنظر إليها بعمق واهتمامٍ أشد، والحقيقة فإنه - فضلاً عن الأسباب الاقتصادية والسياسية التي تسمح لهؤلاء القراصنة بوجود مجال حيوي من خلفهم داعم، أو غير رافض لهم - فإن طبيعة الساحل الصومالي تساعد كثيرًا، فهذا الساحل يمتد إلى ٣٢٠٠ كيلو متر،

وهو واحدٌ من أهم المحاور البحرية في العالم، وتمر به ١٦ ألف سفينة سنوياً، و٣٠% من الإنتاج النفطي العالمي، وهكذا فنحن أمام ظاهرةٍ تمتلك العديد من العوامل المساعدة، ولها تأثيرٌ كبير على التجارة والاقتصاد العالمي.

فالقرصنة في سواحل الصومال تعني تعطيلَ جزء من التجارة العالمية، وهذا يُصيبُ العالم بأزمة اقتصادية تُضاف إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة التي يمر بها العالم، بسبب انهيار البنوك، والبورصات، والرهن العقاري.

وتعني القرصنة أيضاً التأثير السلبي على إمدادات النفط العالمية، والتأثير على دخل قناة السويس، وهي أحد أهم الموارد المالية المصرية.

وبالنظر إلى جنسيات السفن المستهدفة، فإن القراصنة قد اختطفوا سُفنًا من جنسيات مختلفة، ووصل الأمر بهم إلى خطف سفن سعودية ومصرية، أي أنهم عابرون للأديان والجنسيات، أو بمعنى آخر لا يمكن تحميل المسؤولية عن عملهم إلى إحدى المنظمات الإسلامية في الصومال مثلاً.

وفي هذا الصدد فإن المحاكم الإسلامية أعلنت شَجَبَهَا لحادثة اختطاف الناقلة السعودية، بل وحاولت أن تطارد القراصنة، وحتى لو نجحت في ذلك، فإن ذلك لا يحل المشكلة، لأن السواحل طويلة، والبحار عميقة، والأمر أكبر من قدرة المحاكم، التي تعاني أصلاً من مطاردة الحكومة والجيش الإثيوبي الذي يحتل الصومال.

ظاهرة القرصنة الصومالية، تحتل أكثر من دلالة، وتحمل أكثر من بعد، فهي تُعبّر عن لصوويةٍ عادية ومعروفة تاريخياً، فالقرصنة كانت ولا تزال تستهدف الفدية والمال، ولكنها في الوقت نفسه تستند إلى نوع من التبرير الأخلاقي، في أن الصوماليين فقراء، ومن حقهم الحصول على قوت أيديهم، وأن الصومال تعرضت لاحتلال إثيوبي مُدَّعٍ من القوى الكبرى، ومن بعض القوى الإقليمية، ومن ثم فإن من حق الصوماليين أن يفعلوا أي شيء، وألاً يكثرثوا بمصالح العالم؛ لأن العالم أصلاً لم يهتم بهم!

ومحاولة للوصول إلى الحل الصحيح للمشكلة، ينبغي أن ندرك أن كل قوات العالم العسكرية لا تكفي لمنع القرصنة، وأن ذهاب الأساطيل من هنا أو هناك إلى خليج عدن لن يحل المشكلة جزئياً؛ لأن القراصنة يعتمدون على زوارق صغيرة وسريعة، ولأن الساحل طويل جداً، وكذلك فإن تكاليف تلك الأساطيل تضرب مسألة التجارة الدولية في مقتل، فالتجارة تعتمد على الأمن أولاً، وليس على الحراسة؛ لأن تكاليف الحراسة تُلغِي فكرة التجارة ذاتها، وتُحمِّلها أعباء لا طاقة لها بها.

ولذلك فإن الحل الصحيح لا يكمن في إرسال الأساطيل، بل يكمن أولاً في إزالة الاحتلال الإثيوبي للصومال، وإعطاء شعب الصومال حقه في تقرير مصيره، واختيار حكومته كما يريد، ومن ثمّ إنهاء الفوضى الضاربة في ربوع الصومال؛ لأن تلك الفوضى هي أفضل المناخات لظهور القرصنة، ولا شك أنه قد ثبت الآن، وبما لا يدع مجالاً للشك أن حكم الميليشيات الصومالية أدى إلى الفوضى، وكذلك الاحتلال الإثيوبي، ولم تستقر الصومال إلا في إطار حكم المحاكم الشرعية، التي استطاعت، في شهور قليلة، أن تُحقّق الاستقرار والأمن لكل الصومال، وأن تسيطر على الموانئ وأن تدير التجارة بأمان، وساعتها استجاب لها القراصنة.

ولعل العالم يُدرك خطأه الكبير حين سمح بالإطاحة بالمحاكم الشرعية في الصومال، وفتح على نفسه باباً من جحيم القرصنة، كانت المحاكم الشرعية أرحم منه ألف مرة!

ولعلّ هذا يفتح الطريق إلى السؤال المشروع: أليس من حق الصوماليين أن يحتكموا إلى ما شاءوه من مناهج؟! أليس من حقهم وهم ١٠٠% مسلمون سنة على مذهب الإمام الشافعي، أن يحتكموا إلى الشريعة الإسلامية؟!!

وماذا يضر العالم لو احتكم الصوماليون إلى الشريعة الإسلامية، أو اختاروا المحاكم الشرعية حكومة لهم، أو حتى غيرها من المنظمات الإسلامية؟!!

أليس البديل هو الفوضى والقرصنة، أم أنّ الحساسية للشرعية الإسلامية والحكومات الإسلامية وصلت إلى حد الخل والغباء، لدرجة القبول بالقرصنة، وعدم القبول بحكم الإسلاميين؟!!!

* * *

الذئاب تحكم إسرائيل

إذا كان المجتمع الصهيوني أصلاً هو مجتمع عدواني، وهذا جزء من البنية الأساسية له، وهو مجتمع لا يستطيع العيش بدون عدوان، وإلا فقد برر وجوده، فإن هذه الحقيقة تتأكد يوماً بعد يوم، وكان هناك في إسرائيل عادة اتجاهان، اتجاه يقوم على العدوان المباشر والوحشي وبدون أى رتوش وهو اليمين الإسرائيلي، واتجاه آخر يقوم أيضاً على العدوان ولكن بوضع لمسات ورتوش تحسن من الصورة، أو قدر من المراوغة والنعومة الزائفة كان يمثلها ما يسمى - خطأ - باليسار الإسرائيلي وخاصة حزب العمل، فإن من المثير أن نرصد أن الاتجاه الثانى فقد الكثير من وجوده في إسرائيل، وأصبحنا أمام اتجاه واحد وهو اتجاه العدوان المباشر، يمكننا أن نطلق على الاتجاه الأول أسلوب الذئاب، وهو قتل الفريسة بأى قدر من الدموية والوحشية والقسوة، واتجاه الثعالب الذى يقتل أيضاً الفريسة، ولكن بعد مراوغة وهو الاتجاه الثانى. وعلينا ألا ننسى فى هذا الصدد أن اتجاه الثعالب ممثلاً فى حزب العمل على سبيل المثال، هو الذى أقام دولة إسرائيل وحكمها لمدة طويلة، وكان هذا الاتجاه يعطى قدراً من المناورة لإسرائيل ولحلفاء إسرائيل مثل أمريكا والغرب، ولكن الاتجاه الأول يخرج حلفاء إسرائيل ويكشفهم من ناحية، ويقلل لديهم هامش الخداع، بل ويخرج أيضاً ما يسمى بالمعتدلين العرب الباحثين عن وهم السلام ويجعلهم مكشوفين أمام الشعوب العربية، بل أحياناً ينهى مبرر وجودهم وخاصة بالنسبة لما يسمى بتيار السلام والاعتدال والتفاوض الفلسطينى.

وعلينا ألا ننسى أنه بالنسبة للضحايا وهم العرب والفلسطينيون فإن معاناتهم كانت كبيرة فى الحالتين، بل ربما كانت معاناتهم مع اتجاه الثعالب أكبر من معاناتهم أمام اتجاه الذئاب، فعلى الأقل فإنه بالنسبة لحالة الذئاب، فإن الضحية تقاوم، لأنه ليس أمامها إلا أن تقاوم، وربما تفتح هذه المقاومة الطريق الصحيح نحو التوحد وامتلاك عناصر القوة والاستعداد. وعلينا ألا ننسى أيضاً أن أمثال شيمون بيريز - من الثعالب - هو الذى نفذ مجزرة قاتا، وكذا إسحاق رابين - من الثعالب - هو الذى كسر عظام الانتفاضة الأولى

١٩٨٧ وقتل أطفال الحجارة، وأن القدر الأكبر من المجازر والفظائع والاحتلال والتشريد التي لحقت بالفلسطينيين في سنوات الصراع الأولى كانت على يد الثعالب أمثال بن جوريون وجولدا مائير.

ما أسفرت عنه الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة، هو صعود كبير لاتجاه الذئب، وفوز واضح لليمين، بل تراجع غير مسبوق لحزب العمل - الممثل الرئيسي للثعالب - الذي حصل على أقل نسبة من الأصوات في تاريخه رغم أنه جاء بثعلب يشبه الذئب هو إيهود باراك ليقوده، ومع ذلك تراجع الحزب بدرجة خطيرة إلى حد إمكانية الحديث عن قرب نهايته التاريخية وخروجه من خارطة السياسة الإسرائيلية، بل خروج كل اليسار من هذه الخارطة، فحزب العمل حصل على ١٣ مقعداً، وحزب بريتس حصل على ٣ مقاعد أى ١٦ مقعداً من مجموع ١٢٠ تصل إلى حوالى ١٤% من المقاعد، وهى نسبة تعتبر الأسوأ فى تاريخ اليسار الإسرائيلى. فى حين حصل الليكود على ٢٧ مقعداً، وإسرائيل بيتنا على ١٥ مقعداً، وحزب كاديما وهو أحد الانشقاقات على الليكود ويعتبر من اليمين بالطبع على ٢٧ مقعداً وحزب شاس الدينى على ١١ مقعداً أى سيطرة اليمين على الكنيست بطريقة شبه كاملة، وبصرف النظر عن الاحتمالات المتوقعة لكيفية تشكيل تحالف وزارى، فإن هذا التحالف سوف يعكس أياً كان رئيسه، رؤية اليمين الصهيونى، ومحكوم إلى مدى كبير برؤية حزب إسرائيل بيتنا شديد التطرف، الذى سيكون رقماً هاماً فى أى حكومة أو صيغة وزارية مقبلة. وهو الحزب الذى يدعو رئيسه " ليبرمان " إلى ضرب غزة بالقبلة الذرية، وإنهاء وجود حماس بأى ثمن، وكذا فإن ليبرمان نفسه كان قد هدد بضرب السد العالى فى مصر بقبلة نووية، ومن ثم إغراق مصر من أسوان إلى القاهرة!!.

نحن إذن أمام حكومة ذئب إسرائيلية أياً كان شكل التحالف، أمام المزيد من العدوان المباشر والاستيطان، ونهاية فرصة حل الدولتين المزعوم، وهذا يعنى أن خيار السلام لم يعد خياراً لا معقولاً ولا متلحاً، وبالتالي فإن على القوى العربية والفلسطينية المراهنة حتى الآن على وهم السلام ووهم التعايش، أن تعيد التفكير فى موقفها، وتتخذ الموقف الصحيح

والملائم وفقاً للحقائق المستجدة على الأرض بعد الانتخابات الإسرائيلية التي تقول بوضوح أن إسرائيل والناخب الإسرائيلي يتجه يميناً ولا يريد ولا يسعى للسلام المزعوم.

* * *

السياسي والأخلاقي في قضية البشير

مذكّرة الاعتقال التي أصدرها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي في هولندا بشأن الرئيس السوداني عمر حسن البشير، في يوم الأربعاء ٢٠٠٩/٣/٤، فتحت الباب واسعاً أمام الكثير من التّدايعات والملايسات المتّصلة بالسودان ومصر والعالم العربي، بل والمعاملات الدولية أيضاً.

وبدايةً، فإن السودان لم يوقّع أصلاً على ميثاق إنشاء المحكمة الدولية الجنائية، ومن ثمّ ووفقاً لذلك الميثاق، فإن السودان غير ملزم بقرارات تلك المحكمة، ومن ناحية ثانية فإنها المرّة الأولى التي يتم فيها اتهام رئيس دولة، وهو تطور في اتجاه إلغاء الخصوصيات الوطنية، وتجاوز للقضاء الوطني في كل دول العالم؛ لأن من المعروف أن القانون الدولي يُعطي نوعاً من الحصانة لرؤساء الدول. ومن ناحية ثالثة، فإن الجرائم التي تم ارتكابها على يد الأمريكيين والإسرائيليين مثلاً في العراق وأفغانستان ولبنان وغزة أكثر فداحةً، بكثير جدّاً، من تلك الجرائم المنسوبة للرئيس السوداني؛ مما يُعطي الانطباع بازواج المعايير الدولية من ناحية، وعدم مصداقية المحكمة الجنائية الدولية من ناحية أخرى؛ الأمر الذي ربما يؤدي إلى وفاة تلك المحكمة في مهدها!!

الثّم المنسوبة للرئيس البشير، والتي أعلنها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، هي سبع جرائم حرب وقتل ضد الإنسانية في إقليم دارفور بالسودان، وهي اتهامات محل شك كبير، وفيها قدر كبير من استخدام المحكمة بواسطة أطراف دولية كبرى لأسباب سياسية.

وعلى حدّ قول الرئيس المنتخب للجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد (ميجيل ديسكوتو): إنني أعتقد أن أسباب اتّخاذ المحكمة لقرارها هذا هي اعتبارات سياسية أكثر منها سعياً إلى تطبيق العدالة في العالم، وهذا القرار سياسي، ويُمثّل ضربة للعدالة الدولية وسيادة القانون، وإنه يجب تأخير تلك المذكّرة من أجل السّماح

لمحادثات السلام عن دارفور بأن تَتَقَدَّم بِسْؤَالٍ مَفَادُهُ: كيف للمحكمة أن تأخذَ بأقوال عددٍ قليلٍ من الناس لهم ماضٍ مشكوكٌ فيه، ومَصْدَاقِيَّتُهُمْ ضعيفةٌ؟!!

القرار إذن، كان قراراً سياسياً بامتياز، والمُفَارَقَةُ أنَّ وزيرة الخارجية الأمريكية السيدة هيلاري كلينتون، طالبت الرئيس البشير بتسليم نفسه للمحكمة، ومن ثمَّ محاولة تبرئة ساحته من التُّهم الموجهة إليه، مع أن الولايات المتحدة ذاتها، رفضت التوقيع على إنشاء المحكمة أصلاً، وسحبت توقيعها من معاهدات (دولية أخرى)، وأُبرِمت اتفاقاً مع ٩٠ دولة يقضي بعدم تسليم أيِّ مواطن أمريكي للمحكمة الجنائية الدولية!!

القرار، من عدَّة زوايا، به عيوبٌ جوهريةٌ من الناحية القانونية، ومن الناحية المنطقية؛ فالحكومات التي تطالب باعتقال البشير، معظمها يرفض تسليم مواطنيه لتلك المحكمة، والتُّهم الموجهة للبشير لم يقتنع بها حتى الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، الذي زار دارفور مع عددٍ من الشخصيات، وقال تعريضاً للإبادة الجماعية يختلف تماماً عما هو منسوبٌ للبشير. ولكنَّ هذا يفتح الباب أمام محاولة البحث عن الهدف الحقيقي لصدور ذلك القرار في هذا التوقيت، فهو، بدايةً، يُعْطِل عمليات التفاوض، ومن ثمَّ تحقيق السلام؛ لأنه يدفع المتمردين للمزيد من التشدد، فكيف يتفاوض مع حكومة رئيسها مطلوب للعدالة؟ وهو بهذه المثابة يُعْطِل عملية السلام في دارفور ويزيد معاناة أهلها، وهو يستهدف تفكيك السودان، ووضع المزيد من الأعباء على مصر، فتفكيك السودان أو إضعافه، وكذا إنشاء الأساطيل الدولية في البحر الأحمر بدعوى محاربة القرصنة الصومالية، وعلاقات قوى التمرد في دارفور بإسرائيل، والتي باتت معروفة للجميع، كلُّها أمورٌ تهدد الأمن القومي المصري، والقرار أيضاً رسالةً إلى كل الرؤساء والزعماء في العالم عموماً، والعالم العربي والإسلامي خصوصاً؛ أنَّ كل من يعارض أمريكا أو إسرائيل يُمكن أن يحدث معه كما حدث للبشير، ولن تُعَدِّم المحكمة الجنائية أن تجدَ حادثاً أو حوادث في حياة كلِّ منهم، ويمكن اعتبارها جرائم ضد الإنسانية!!

ما يعنينا في المسألة هو أن التناول والموقف العربي والإسلامي شابه الكثير من

الأخطاء. وبدايةً، فإننا لا نُقرُّ بأن يرتكب البشير أو غيره جرائم ضد الإنسانية في دارفور أو غير دارفور، وإذا كان البشير بالفعل مذنباً فإن من حق الشعب السوداني محاسبته. ولن ندافع عنه (حينئذٍ)؛ لأننا لا ندافع عن باطلٍ مهما كان، وإذا كان البعض يرى أنه لا يجب محاكمة البشير؛ لأن الجرائم المنسوبة إليه أقلُّ كثيراً من الجرائم الثابتة بحق أمريكا في العراق وأفغانستان، وبحق إسرائيل في لبنان وغزة، فهذا منطقٌ مرفوضٌ، ويجب بالفعل محاكمة قادة إسرائيل وأمريكا، وتركهم دون محاكمة - في حين تطلب المحكمة الجنائية الدولية اعتقال البشير - نوعٌ مروّعٌ من ازدواجِ المعايير، ولكن أيضاً إذا كان البشير مُذنباً فلا يجب أن نُبرِّر جرائمه المزعومة، فإنَّ هناك مَنْ يرتكبُ مثلها أو أكثرَ منها.

وكذلك فإن القول بأن محاكمة البشير في هذا الوقت تُعطل السلام، وأنه يجب عدم محاكمته، حتى تُفسَّح المجال لعملية السلام، هو قولٌ يجعل من الممكن التجاوز عن الجرائم لأسبابٍ سياسية، وهو الوجه الآخر، فإن أيَّ مبرر لا ينبغي أن يكون ذريعةً لوقف العدالة.

والموقف الصحيح في الرد على مذكرة اعتقال البشير هو أن المحكمة أصلاً غيرُ مختصة، ولا تُلزم السودان بشيء، وأننا نرفض استخدام المحكمة كأداةٍ سياسية بيد الدول الكبرى، والبشير لم يرتكب أيَّ جرائم، وإذا كان قد ارتكب شيئاً منها فيجب على شعب السودان نفسه أن يحاسبه. ونحن لا نُقرُّ الجرائم ضد الإنسانية، سواء ارتكبها البشير أو غيره، ومن ثمَّ فإن هذا المنطق يؤكد على انطلاقنا من الأسباب الأخلاقية لفكرة العدالة، وليس من الأسباب السياسية لتأجيلها، أو تعطيلها. والانحياز إلى الأصل الأخلاقي للعدالة هو الموقف الصحيح الذي يجب على المنتمين للحضارة الإسلامية تكريسُه والتمسُّكُ به.

* * *

الصومال : حينما تصبح المحاكم بديلاً مقبولاً

إحدى مفارقات الحالة الصومالية: أن المحاكم الإسلامية، التي حكمت الصومال عامًا واحدًا، ونجحت في تحقيق قدرٍ هائلٍ من الاستقرار في الصومال بعد طول فتنةٍ، ولكنها تعرّضت لمؤامرةٍ دوليةٍ وإقليميةٍ أطاحت بها على يد القوات الإثيوبية الغازية بدعْمٍ من أمريكا والغرب - هي نفسها الآن التي تصبح بديلاً إقليمياً ودولياً مرغوباً فيه بشدة!!

ما الذي جعل القوات الدولية والإقليمية تُغيّرُ موقفها من المحاكم، رغم أن المحاكم - في حقيقة الأمر - لم تُغيّرُ موقفها السياسي والاستراتيجي والفكري؟! هذه هي المفارقة الصومالية.

دخلت القوات الإثيوبية إلى الصومال، ودعمت حكومة عميلة، وحظي ذلك التدخل الإثيوبي بدعْمٍ أمريكيٍّ ماديٍّ وعسكريٍّ مباشرٍ وغير مباشرٍ، ولكنها فشلت في تحقيق السيطرة على الأراضي الصومالية، والسواحل الصومالية الطويلة على حد سواء، وأصبح الاضطراب والفوضى وعدم الاستقرار هي السمات الرئيسية للحالة الصومالية، واندلعت مقاومةٌ صوماليةٌ من المحاكم، ومن منظمات أخرى أصبحت أقوى من المحاكم ذاتها، وهذه المقاومة كبّدت القوات الحكومية والإثيوبية خسائر باهظة، وفي نفس الوقت تفاقمت ظاهرة القرصنة من السواحل الصومالية، وحظيت تلك القرصنة بعمقٍ استراتيجيٍّ داخل الموانئ والأراضي الصومالية، نظراً لشعور الصوماليين بالظلم من المجتمع الدولي الذي تجاهلهم طويلاً، ولم يكن من السهل على القوات الدولية وقُفُّ أو مَنعُ تلك القرصنة، نظراً لطول السواحل الصومالية من ناحية، ووجود قبول مادي ومعنوي للقرصنة من قِبَل الشعب الصومالي، وأصبح ثمن القرصنة باهظاً على التجارة الدولية، وبدأ الندم الغربي على أيام المحاكم، التي استطاعت أن تُقلِّلَ وتُحجِّمَ هذه القرصنة، وتُحقِّقَ الاستقرار للصومال، وأظهرت قدرًا كبيراً من الاعتدال في نفس الوقت.

وهكذا بدأ الدعم الغربي والأمريكي المادي والعسكري يَقِلُّ بالنسبة لأثيوبيا، ووجدت أثيوبيا نَفْسَهَا مُجَرَّدَ حِصَانٍ تَمْتَطِيهِ الْقُوَى الْغَرِبِيَّةُ، وتُلْهَبُ ظَهْرُهُ بِالسِّيَاطِ، دُونَ دَفْعِ ثَمَنِ مَعْقُولٍ، عَلَى حَدِّ قَوْلِ وَزِيرِ خَارِجِيَّةِ أَثْيُوبِيَا.

وفي المحصلة، فَإِنْ تَصَاعَدَ الْمَقَاوِمَةُ الصُّومَالِيَّةُ مِنْ نَاحِيَّةٍ، وَظَهُرَ حَرَكَاتٌ أَكْثَرَ تَشَدُّدًا وَقُوَّةً وَقَدْرَةً مِنَ الْمَحَاكِمِ فِي إِطَارِ تِلْكَ الْمَقَاوِمَةِ مِنْ نَاحِيَّةٍ ثَانِيَّةٍ، وَتَوَقَّفَ الدِّعْمُ الْغَرِبِيُّ لِلْقُوَاتِ الْأَثْيُوبِيَّةِ الْغَازِيَةِ مِنْ نَاحِيَّةٍ ثَالِثَةٍ، أَدَّى إِلَى انْسِحَابِ الْقُوَاتِ الْأَثْيُوبِيَّةِ مِنَ الصُّومَالِ فِي النِّهَايَةِ، وَبَدَأَ أَنَّ كُلًّا مِنْ أَثْيُوبِيَا وَالْغَرْبِ وَأَمْرِيكَا، يَرَاهُنُونَ عَلَى عَوْدَةِ الْمَحَاكِمِ الْإِسْلَامِيَّةِ إِلَى السُّلْطَةِ، سِوَاءٍ مُنْفَرَدَةً، أَوْ بِالتَّحَالُفِ مَعَ الْقُوَاتِ الْآخَرَى الَّتِي تَعَاوَنَتْ مَعَ الْإِحْتِلَالِ الْأَثْيُوبِيِّ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُحَقِّقُ الْهَدَفَ الدُّوَلِيَّ فِي تَحْجِيمِ الْقِرْصَنَةِ الصُّومَالِيَّةِ، وَيُحَقِّقُ الْإِسْتِقْرَارَ فِي الصُّومَالِ، وَيَأْتِي بِحُكُومَةٍ مُعْتَدِلَةٍ نَوْعًا مَا، وَمِنْ الْمَعْرُوفِ أَنَّ الْمَحَاكِمَ الْإِسْلَامِيَّةَ لَا تَسْعَى إِلَى اسْتِعَادَةِ الْأَرْضِ الصُّومَالِيَّةِ الْمُغْتَصَبَةِ مِنَ الدُّوَلِ الْمَجَاوِرَةِ، مِثْلَ أَوْجَادِينَ فِي أَثْيُوبِيَا، أَوْ بُونْتِي فِي جِيْبُوتِي، أَوْ أَرْضِي أُخْرَى فِي كِينْيَا، وَمِنْ ثَمَّ فَإِنْ بَدِلَ الْمَحَاكِمُ يَصْبِحُ مَقْبُولًا إِقْلِيمِيًّا وَمَرْغُوبًا دَوْلِيًّا، كَمَا أَنَّ تِلْكَ الْمَحَاكِمَ رُبَّمَا تَكُونُ قَادِرَةً عَلَى مَنَعِ وَصُولِ تِيَارَاتِ إِسْلَامِيَّةٍ أُخْرَى مُتَشَدِّدَةٍ، رُبَّمَا تَتَعَاوَنُ مَعَ الْقَاعِدَةِ، وَمِنْ ثَمَّ تَصْبِحُ الصُّومَالُ أَرْضًا لِمُوَاجَهَةِ أَمْرِيكَا وَالْغَرْبِ، أَوْ الْمَطَالِبَةِ بِتَحْرِيرِ أَوْجَادِينَ وَغَيْرِهَا.

وهكذا أصبحت المحاكم الشرعية هي البديل الوحيد المقبول دوليًا وإقليميًا، ولكن السؤال الآن: هل تنجح المحاكم أو مجموعة جيبوتي في تحقيق هذا الهدف؟ أم أن التيارات الإسلامية الأخرى - جناح أسمره - قادرة بالفعل على الإطاحة بكل الصيغة القائمة، والوصول إلى تحرير كامل التراب الصومالي، وإقامة حكومة متشددة، خصوصًا أن إريتريا تدعّم هذا التوجه بشدة، نظرًا لخلافاتها مع أثيوبيا، واحتمال تجدد النزاع العسكري على الحدود بين أثيوبيا وإريتريا.. والأيام لا زالت حُبْلَى بِمُخْتَلَفِ الْإِحْتِمَالَاتِ.

* * *

العدوان على غزة . . والنفاق الدولي

لا يمكن بالطبع فهم أو استيعاب أن يقوم جيش دولة إسرائيل بالعدوان على قطاع غزة، واستخدام القوة المفرطة في هذا الصدد، ووصل الأمر إلى حد الإبادة؛ حيث كان معدل القتل والجرح يوميًا بالمئات، في مواجهة سكان لا يملكون سلاحًا فعليًا، ولا قدرة على مواجهة آلة الحرب العسكرية الإسرائيلية.

لا يمكننا فهم واستيعاب أن يتم ذلك تحت بصر العالم وسمعه، دون أن يُحرَّك ساكنًا، أو تتم إحالة المسؤولية الإسرائيلية إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة الإبادة الجماعية، لا يمكن فهم ذلك، إلا بادراك أن المجتمع الدولي إما عاجز، وإما منافق.

وفي الحقيقة، فإن فكرة عجز المجتمع الدولي فكرة لا مصداقية لها، ذلك أن هذا المجتمع تحرك في قضايا أقل عدالة، وربما ملفقة؛ لتحويل رؤساء دول مثل السودان إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو صدور قرارات من مجلس الأمن تحت البند السابع، بالتدخل هنا وهناك، ومن ثم؛ فإن التفسير الوحيد القابل للفهم هو أن هذا المجتمع منافق في معظمه، أو خاضع لنوع من الهيمنة الاستكبارية الدولية، ممثلة في الولايات المتحدة والغرب عمومًا.

على كل حال، فإن النكبات تكشف الحقائق، وعلينا أن نتعامل مع هذه الحقائق كما هي، لا كما نريد، أو نتمنى أن تكون، منها:

أن النظام العربي بات عاجزًا تمامًا، أو أنه خاضع للإدارة الأمريكية بصورة أو أخرى.

ومنها: أن الولايات المتحدة الأمريكية شديدة التماهي والتطابق مع الكيان الصهيوني، بل يمكن أن نقول: إن العدوان على غزة، جاء بتحريض أمريكي مباشر.

ومنها: أن النظام العربي والدولي لا يُريدُ ظهورَ حكومات إسلامية، حتى لو كانت في قطاعٍ صغيرٍ مثل غزة، وأنه رَفَضَ التعاطي مع حماس، رغم كل ما أبدته من مرونة وتنازلات جوهريّة، مُفضِّلاً تدمير وإبادة غزة على أهلها وسكانها، على التفاهم مع حكومة حماس.

وإذا كان لا بد من اتخاذ العِظَةِ والعبرة مما حدث في غزة؛ فإن من الضروري أن تنسحب الدول العربية والإسلامية، والدول المحبة للسلام، والرافضة للهيمنة الأمريكية من الأمم المتحدة، حتى لا تُشارك بالسكوت والرضا والنفاق في هذه المأساة.

هل يمكن الاستمرار في الأمم المتحدة، بعد أن وقف مجلس الأمن مُتَفَرِّجاً على مذبحَةِ واسِعَةِ النطاق، وحرب إبادة، بكل ما للكلمة من معنًى حقيقيٍّ أو رمزيٍّ، على حَدِّ سواء؟! وكل ما فعله مجلس الأمن هو إصدار قرارٍ غير مُلْزِمٍ بَوَقْفِ إطلاق النار! ومن البديهي أن أحداً لم يكثرث بمثل هذا القرار، الذي هو فضيحةٌ بكل المعايير.

وفي الحقيقة، فإن عبث التواجد بالأمم المتحدة ليس أمراً جديداً، بل إن هذه المنظمة، تكاد تكون إحدى اليات خداعنا وتدميرنا والسيطرة علينا، ولعل السيد كورت فالدهايم السكرتير العام الأسبق للأمم المتحدة، كان قد قال الحقيقة العارية يوماً ما حين وصف الأمم المتحدة بأنها آلهٌ للكذب من أجل السلام، ليس إلا.. وهو قولٌ لا يخلو من الدلالة، لو كان لنا عقولٌ أو قلوبٌ نَفَقَةُ بها! وفي الحقيقة، فإن آلية العضوية بمجلس الأمن تَسْمَحُ بسيطرة الخمسة الكبار، أو إحدى القوى منفردةً (أمريكا) على قرارات المجلس، وفي كل مرةٍ كان يَتِمُّ فيها اتخاذ قرارٍ لصالح العرب والمسلمين، كان الفيتو الأمريكي جاهزاً، أما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فإنها مجرد "مكلمة" للتنفيس لا أكثر ولا أقل! ولعلنا لا نذكر من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن تحديداً، إلا قراراتٍ فَرَضَ العقوبات على العرب والمسلمين (ليبيا، والعراق،

وإيران، والسودان) ... إلخ.

وعلى حد قول الدكتور جورج أبي صهيب، وهو خبير دولي من أصول عربية، فإن الأمم المتحدة تحولت إلى كئاسٍ يُطلَبُ منه أن يقوم بتنظيف القذارة التي تُسببها أمريكا في العالم، ومن ثم فإن الموقف الصحيح الآن هو الانسحاب من الأمم المتحدة؛ حتى لا يتحول العرب والمسلمون إلى شهود زور على أنفسهم في تلك المنظمة المنافقة والضارّة جدًّا بنا.

وعند انسحاب الدول العربية والإسلامية من تلك المنظمة، فإن المسألة ستكون أكثر وضوحًا، فلا نَعْوُلُ على ما يُسمَّى بالمجتمع الدولي، وعلينا أن نعتمد على أنفسنا فقط، ولكن السؤال الأهم هنا: هل تملك الحكومات العربية والإسلامية قرارًا في يدها، بحيث يستطيع الإقدام على تلك الخطوة.

* * *

العدوان على غزة وموسم المغالطات!

لعل أحد الظواهر الهامة التي ارتبطت بمناسبة العدوان الصهيوني الوحشي على غزة، هو ازدهار تجارة المغالطات الفكرية والسياسية إلى درجة غير مسبوقة، صحيح أن المارينز من الكُتّاب العرب لم يتوقفوا يوماً قبل العدوان، وأثناء العدوان، وبعد العدوان، عن إنشاء وترويج المغالطات، ولكن كثيراً من المغالطات التي صاحبت العدوان الصهيوني على غزة كانت كثيرة وفجة ونوعية!!

لعل أول هذه المغالطات هي أن حماس قد جرت غزة إلى المذبحة، وأنه لولا تصليب حماس لثم تفادي هذه المجزرة، ومن ثم، فإن المسؤولية عن الدماء الفلسطينية في غزة هي في رقبة زعماء حماس الذين بحثوا عن المجد الشخصي، مهما كان الثمن باهظاً من دماء أهالي غزة.

وبداية، فإن التهدة المزعومة التي رفضت حماس تمديدها إلا بشروط طبيعية جداً، ومعقولة جداً، وهي شروط وقف عمليات القتل الصهيوني، والأسر الذي كان يتم لأهالي غزة وعناصر حماس وغير حماس أثناء التهدة، وكذا رفع الحصار، وإمداد أهالي غزة بما يحتاجونه من وقود وغذاء ومواد صناعية وطبيعية، وهل يمكن أن تكون هناك تهدة من طرف حماس والفصائل في وجود عدوان صهيوني كان شبه مستمر، يستهدف قتل وأسّر عناصر حماس وغير حماس على مدى كل شهور التهدة، اللهم إلا إذا كانت التهدة تعني الاستسلام للذبح البطيء.

وكذا، هل من المعقول أن تكون هناك تهدة، وتستمر معاناة أهل غزة جوعاً وظلاماً، ونقصاً في المواد الطبية والحياتية!!

هذا استخفاف بالعقول، ثم إن حماس ذاتها كانت حريصة بالفعل على إنجاح التهدة؛ لأنها كانت تطارد أي عناصر تقوم بإطلاق صواريخ على المستعمرات الصهيونية، بل وتعرضت لنقدٍ قاسٍ بسبب ذلك، واتهمها البعض بأنها صارت مثل سلطة فتح، حائط حماية للكيان الصهيوني من عمليات المقاومة، أضف إلى ذلك كله

أن حماس لم تُطْلَق صواريخ على المستعمرات الصهيونية، إلا كنوع من ردّ الفعل البسيط والرمزي في كل مرة كانت تتعرض لعدوان، أو يتم استهداف أحد رموزها بالتصفية عن طريق الطائرات العمودية الصهيونية، وعمومًا فإن موضوع إنهاء التهدة ما لم تتحقق الشروط المذكورة سابقًا، كان قرار قتل الفصائل الفلسطينية في غزة، وليس حماس وحدها، وهكذا فإن هذه المغالطة منقوصة تمامًا، ولا قيمة لها.

المغالطة الثانية هي: أن حماس مستهدفة، ومن ثمّ غزة؛ لأنها حركة إرهابية، وهذا نوع من المغالطات المركبة، فحماس لم تقم بأي عملية، من أي نوع، ضد أي هدف، خارج إطار مشروع المقاومة الذي تشارك فيه كلّ الفصائل؛ الجهاد، وحماس، وفتح (المقاومة)، والجبهة الشعبية، ومن ثمّ يصبح تعريف الإرهاب أنه ليس القيام بعمل عنيف بلا مُبرّر مثلاً، ولكنه يرتبط هنا بنوع الأيديولوجية.. فأنت إرهابي لمجرد أنك إسلامي، وهذا يعني أنّ حماس لو أسقطت السلاح ستظل أيضاً إرهابية، إلى أن تغسل ثوبها الإسلامي سبع مرات، إحداهن بالتراب!!

وهو أمر لا يمكن فهمه؛ لأن حماس لو تخلت عن إسلاميتها لما كان هناك مبرر لوجودها، والأفضل لها أن تترك اسمها أيضاً؛ لأن فيه وصف الإسلامية (حركة المقاومة الإسلامية في فلسطين (حماس)، وتلحق من ثمّ برحال أبو مازن أو حتى محمد دحلان!!

ونسى هؤلاء أن الرئيس المرحوم ياسر عرفات قد فعل كل شيء من أجل السلام، ومع ذلك استهدفته إسرائيل بالحصار في رام الله، ثم اغتياله بالسم بعد ذلك!! وفي إطار هذه المغالطة، فإن مجرد قبولها يعني إنهاء مشروعية أي عمل مقاومة في الماضي والحاضر والمستقبل، ويعني إدانة كل أعمال المقاومة السابقة في فلسطين وخارجها، ويعني المصادرة على المستقبل في هذا الصدد، وأن حركات المقاومة في العراق وأفغانستان والصومال هي بدورها مُدانة، وهو منطق يقود إلى الدعوة إلى الاستسلام الكامل لكل مستكبر، وكل استعمار، في كل مكان وزمان، وهو منطق لا يمكن

لأَيِّ حُرٍّ في العالم أن يقبله، ولا يمكن لأي مسلم أيضاً أن يقبله، اللهم إلا إذا تم حذف كل آيات الجهاد، أو رفع العدوان أو القتال دفاعاً عن العرض والمال والأرض والشرف..... إلخ.

ولعل الكذبة الكبرى في إطار هذه المغالطة، هي أن حماس أصلاً - بسبب إمساكها بالسلطة في غزة بعد الإطاحة بفتح - هي السبب والمعاناة التي يتعرض لها أهالي غزة، ونسي هؤلاء أن معاناة أهل فلسطين وأهل غزة بدأت قبل أن تظهر حماس إلى الوجود أصلاً، وقبل أن يتم إطلاق صاروخ واحد من حماس أو غير حماس باتجاه المستعمرات الصهيونية، فجريمة احتلال فلسطين، وتشريد أهلها، ومئات المذابح التي تمت على يد الصهاينة، تمت كلها قبل أن تولد حماس أصلاً، أو أن يعرف باسمها أحد.

المغالطة الثالثة هي: أن المعابر تخضع لاتفاقيات دولية، وأن الدول المُطلَّة على المعابر - يعني مصر ومصر رفح - لا تتصرف بإرادتها المنفردة في هذا الصدد، ونسي هؤلاء أن تلك الاتفاقيات لا تُخصُّ مصر أصلاً، ومصر ليست طرفاً فيها، وأياً كان الأمر، فإن دواعي حصول الناس على الكهرباء والماء والوقود والغذاء والدواء أغلى من أي معاهدة دولية.

المغالطة الرابعة هي: أن من الضروري إضعاف حماس؛ لأن ذلك جزءٌ من الأمن القومي المصري؛ لأن قوة حماس تزيد قوة الإخوان المسلمين في مصر، وتشكل خطراً على النظام المصري، وهذا كلام يعني أولاً ارتهان مصر لحكومة الحزب الوطني، وكأن حكومة الحزب هي مصر، ومصر هي حكومة الحزب الوطني!

وثانياً: فإن حظر الإخوان المسلمين على النظام - وهو أمر مشروع أصلاً - يأتي من الأزمات الداخلية المصرية، ومن الفساد، وانسداد أفق التغيير السياسي، وليس من قوة أو ضعف حماس، وإن الطريق الصحيح لإبعاد خطر الإخوان هو الإصلاح

السياسي والاقتصادي والاجتماعي في مصر، وليس البحث عن شماعة خارجية؛
لتعليق فشل النظام في حل الأزمات أو فساده عليها.
وهناك بالطبع مغالطات أخرى لا يمكن الإحاطة بها في مقال واحد.

* * *